مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٦

المخدرات الرقمية: دراسة في القانون الدولي

ا.م.د. زينب ياسين عبد الخضر
جامعة البصرة/ كلية الادارة والاقتصاد

البريد الإلكتروني Email : Zainab.ramathy@uobasrah.edu.iq

الكلمات المفتاحية: المخدرات الرقمية، الجهود الدولية، تعاطي، موجات صوتية، الانترنيت.

كيفية اقتباس البحث

عبد الخضر ، زينب ياسين ، المخدرات الرقمية: دراسة في القانون الدولي، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Digital Drugs: A Study in International Law

Asst. Prof. Dr. Zainab yassen abdulkhuder
University of Basrah/ College of Management and Economics

Keywords : digital drugs, international efforts, use drugs, audio waves, internet.

How To Cite This Article
abdulkhuder, Zainab yassen , Digital Drugs: A Study in International Law ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2025,Volume:15,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract/

Drug abuse is no longer limited to traditional drugs. A new type of drug is spreading rapidly around the world, without restrictions. Drug abuse methods have evolved into digital forms, keeping pace with the rapid development of internet technology, under the name "digital drugs," also known as "i-DOSER." ,It is electronic in nature and transcends spatial and temporal boundaries. It is considered one of the most dangerous phenomena that has spread widely in the world and the Arab world, because it has become available to everyone, and sometimes free of charge, especially in the beginning, in addition to the difficulty of methods of proving it and arresting its perpetrators. It takes the form of audio files containing different frequencies, designed to simulate hallucinations and the euphoria that accompanies them. It affects the brain and nerves and produces the same effects as traditional drugs. It is consumed online in a variety of ways and is professionally managed to keep pace with the technological advancements of the current generation of smartphones, computers, and other devices. Websites promote and sell it at low prices, targeting young people and teenagers in particular, without any legal deterrent, thus making it legal. These sites offer their users a choice of a wide variety of musical tones, available in varying

doses, allowing them to choose the type of music and the desired dose. Hence, the idea of this research emerged as a call for legislation at the international and national levels to fill this troubling legislative gap by enacting criminal and punitive texts on the one hand, and monitoring deterrent measures on the other.

الملخص /

لم يعد استهلاك المخدرات مقتصراً على المخدرات التقليدية، وانما جاءت رياح التغيير نحو العالم الرقمي الذي اجتاح عالمنا اليوم لتروّج لنوع جديد من المخدرات بإمكانها الوصول الى اقصى العالم في ثواني دون أن تعيقها الحدود. لقد تطورت أساليب استخدام المخدرات إلى رقمية تماشيا مع التطور السريع لتكنولوجيا الانترنيت تحت اسم "المخدرات الرقمية" وتسمى–I" DOSERأو"Digital drugs" ، وهي ذات طبيعة إلكترونية وعابرة للحدود المكانية والزمانية، اذ تعد من أخطر الظواهر التي انتشرت بشكل واسع في العالم والوطن العربي، وذلك لأنها اصبحت متاحة للجميع، ومجانية احياناً وخاصة في البداية، فضلاً عن صعوبة طرق إثباتها وضبط مرتكبيها. وتكون على شكل ملفات صوتية تحتوي على ترددات مختلفة، تم تصميمها لمُحاكاة الهلوسة والنشوة المصاحبة لها، تؤثر على الدماغ والاعصاب وتُحدث تأثيرات المخدرات التقليدية ذاتها، ويتم تعاطيها عن طريق الشبكة المعلوماتية، بعِدة طُرق وباحتِرافية لجعلها تُواكب التَطور التِقني التي يمتلِكُها الجيل الحالي من هواتف ذكية وحوَاسيب وغيرها. وتروّج المواقع لها وتبيعها بأسعار زهيدة مستهدفة فئة الشباب والمراهقين بشكل خاص دون رادع قانوني، وجَعلها في دائِرة الاباحة. وتوفر هذه المواقع لمُستخدميها الاختِيار من بين العديد من النَغمات المَوسِيقية والتي تتوافر بِجُرعات كثيرة، إذ من خلالها يُمكن اختيار نَوع المَوسيقى والجُرعة المَطلوبَة. ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث، كدعوة للتشريعات على الصعيد الدولي والوطني من أجل سد هذا الفراغ التشريعي المقلق عن طريق تشريع نصوص تجريميه وعقابية من جهة. ورصد إجراءات رادعة من جهة أخرى.

أولا / المقدمـــة / إن التطور والسرعة في مجال تكنولوجيا الإنترنت وتنامي المعاملات الإلكترونية، والذي بات يسيطر تدريجياً، على حياة الفرد الطبيعية قد افرز الكثير من المزايا على كلا المستويين الفردي أو الدولي. لكن في الوقت ذاته افرز آثارا سلبيا، وقادت لظهور الكثير من الجرائم الخطيرة الاخرى، والتي تُعرف بالجرائم الإلكترونية، اذ اعتمد فيها المجرمون على صنع مجموعة من التطبيقات والبرامج ينتج عن سماعها نوع من التخدير، والتي تعرف ب " المخدرات الرقمية "، وهي عبارة عن ملفات صوتية تحتوي على نغمات أحادية أو ثنائية صممت لمحاكاة الهلوسة والنشوة المصاحبة من خلال تأثيرها على العقل بشكل يجعل الدماغ يصل إلى حالة

من الخدر عند سماعها وتشابه تأثير المخدرات التقليدية ، وذلك من خلال موجات صوتية غير سمعية للأذن تسمى "الضوضاء البيضاء" تغطيها ببعض الإيقاعات البسيطة لتغطية إزعاج تلك الموجات. وتتخذ تجارة المخدرات الرقمية من الانترنت سُوقاً ومقراً لبَيعها وترويجها، إذ أن هناك مواقع مُتخصصة تسوّق لها بعِدة طُرق وباحتِرافية تُواكب التَطور التقني التي يمتلِكها الجيل الحالي من هواتف ذكية وحواسيب، وآيبادات وغيرها. وتوفر هذه المواقع لمُستخدميها الاختِيار بين الكثير من النَغمات المَوسِيقية والتي تتوافر بِجُرعات كثيرة، إذ من خلالها يُمكن اختيار نَوع المَوسيقى والجُرعة المَطلوبَة، وتَختلف أوقات النَغمات وفقاً للحَالة المَطلوبَة وتبدأ من ١٥ دَقيقة إلى ٣٠ أو ٤٥ دَقيقة احياناً. وتعد ظاهرة إدمان جديدة عبر المجال الإلكتروني، وهي من أخطر الظواهر على الإطلاق، كونها أصبحت ذات طبيعة إلكترونية عابرة للحدود المكانية والزمانية، اذ تصبح متاحة للكافة، واحياناً بشكل مجاني. وصعوبة طرق إثباتها وضبط مرتكبيها، ويعد المراهقين هدف لتلك التجارة ، اذ يتم استدراجهم للوقوع في فخ المخدرات من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ، وهذا ما دعانا بشدة إلى الخوض في هذا الموضوع، وقد أخذت حيزا واسعًا من الدراسات والبحوث الحديثة، وذلك لبيان مدلولها وتأثيرها وعلاقتها بالمخدرات، وإيجاد طرق لمكافحتها إذ إن استخدام التقنيات الرقمية يعد العنصر الرئيس في وجود عقاقير إلكترونية لا يقل تأثيرها ولا يختلف عن تأثير المخدرات التقليدية اذ لا نجد اهتماما من جانب التشريعات الدولية او المحلية لمواجهة هذه الظاهرة رغم خطورتها. لذا كان لابد من تناول هذه الظاهرة لتعريف المجتمع بها، وكدعوة لسن التشريعات الدولية والإقليمية لمواجهتها حمايةً للشباب والمجتمع من مخاطرها

ثانيا / أهمية الدراسة / تكمن أهمية الدراسة في:

–التعريف بالمخدرات الرقمية، وأنها محاولة لتوعية المجتمع بشكل عام بظاهرة المخدرات الرقمية وادمانها للحد من مخاطرها الجسدية والنفسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تسببها والناتجة عن الاستخدامات غير الصحيح للإنترنت، اذ لم يعد الادمان مقتصر على المخدرات التقليدية فقط، وكذلك بيان الآثار السلبية التي تنجم عن تعاطيها، وبيان أنواعها وأسباب التعامل معها.

– كما تظهر أهمية الدراسة حداثة الموضوع وافتقار المكتبة القانونية للمصادر الخاصة بموضوع المخدرات الرقمية، فضلاً عن وجود تضارب في تقارير الاوساط الطبية التي بدأت تشير إلى وجود فعلي لهذه الظاهرة.

– تقديم استنتاجات وتوصيات علمية بشأن ظاهرة المخدرات الرقمية وإدمانها، وهل هي حقيقية أم وهمية.

– ان التطور السريع في مجال تكنولوجيا الانترنيت قد جلب معه السلبيات كما الإيجابيات. ومن بين هذه السلبيات المخدرات الرقمية، فلابد من معرفتها ومكافحتها حماية للمجتمع بشكل عام وللشباب بشكل خاص من اضرارها.

– برغم انتشار هذا النوع من المخدرات، وبروز الاثار السلبية لها، الا انها قوبلت بصمت قانوني. فلا توجد توجد اتفاقيات دولية او تشريعات محلية بشأن هذه الظاهرة للقضاء عليها، والتي انتشرت بسرعه على شكل ملفات صوتية لها التأثير ذاته للمخدرات التقليدية.

ثالثا / اهداف الدراسة

–محاولة التعرف على النوع الجديد من المخدرات والتي تشابه بتأثيرها المخدرات التقليدية، وكيفية مكافحتها.

–الوعي بخطورة هذا النوع من المخدرات، وبآثارها السلبية على الشباب خاصة.

–التوصل الى وضع تشريعات دولية لمكافحة المخدرات الرقمية بما يتلائم مع التطور التكنولوجي للتطبيقات الرقمية، وذلك محاولة لوضع إطار قانوني خاص بهذه الظاهرة لتجريمها للحد من هذه الظاهرة.

رابعا / مشكلة الدراسة / باتت ظاهرة المخدرات الرقمية من المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي كافة، لدرجة انها أصبحت تنافس المخدرات التقليدية في آثارها، وازداد الامر خطورة نتيجة عدم وجود تشريعات داخلية واتفاقيات دولية بشأنها. لذا تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما مدى كفاية القانون الدولي لتجريم المخدرات الرقمية؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية أخرى منها:

ما هي المخدرات الرقمية؟ وماهي أنواعها؟ وما هي الاثار السلبية لها؟ وما هو الإطار القانوني لتجريم الأفعال المتعلقة بالمخدرات الرقمية؟ وما هي الجهود الدولية والإقليمية لمواجهتها؟ وما مدى نجاعة تلك الجهود في مكافحتها او الحد منها او من انتشارها؟

خامسا / منهج الدراسة / تم اتباع المنهج التحليلي، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية التي تجرم المخدرات التقليدية، ومعرفة مدى انطباق احكامها على المخدرات الرقمية، كذلك اتباع المنهج الوصفي، وذلك من خلال وصف المخدرات الرقمية وانواعها ووصف آثارها السلبية، والجهود الدولية لمكافحتها. وأخيرا، المنهج الاستقرائي من خلال جَمْع شتات الموضوع في دراسة قانونية موحدة شاملة.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 6
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

سادسا / هيكلية الدراسة / تم تقسيم البحث الى مبحثين، تناول المبحث الأول ماهية المخدرات الرقمية بمطلبين يضم المطلب الأول مفهوم المخدرات الرقمية، بينما تطرق المطلب الثاني الى أنواع المخدرات الرقمية. اما المبحث الثاني فقد خصص للجهود الدولية لمكافحة المخدرات الرقمية من خلال مطلبين: المطلب الأول تناول الجهود الدولية على الصعيد العالمي، فيما عالج المطلب الثاني الجهود الدولية على الصعيد الإقليمي.

المبحث الأول

ماهية المخدرات الرقمية

لقد ظهرت في الآونة الأخيرة وسائل أخرى وحديثة لتعاطي المخدرات، وهي ما تعرف بالمخدرات الرقمية، اذ لم يعد التعاطي مقتصرا على الطرق التقليدية التي كانت تستخدم في الماضي عن طريق الشم والحقن والتدخين والمضغ، بل تغيرت بسبب تطور التكنولوجيا. وعليه سيتم تناول المبحث كالاتي:

المطلب الأول

مفهوم المخدرات الرقمية وانواعها

أن "المخدرات الرقمية" مصطلح أطلقته منظمة الصحة العالمية ولجان مكافحة المخدرات العالمية، وهناك من يطلق عليها مسمى المؤثرات الصوتية، ويطلق البعض عليها مصطلح "النقر متباين التردد على الاذنين"، وهو الاسم العلمي للمخدرات الرقمية، لذا سيتناول المطلب مفهوم المخدرات الرقمية من خلال تعريف المخدرات الرقمية، وبيان أنواعها وكالاتي:

الفرع الأول

تعريف المخدرات الرقمية وانواعها

تجدر الإشارة الى انه لا يوجد تعريف للمخدرات الرقمية بشكل جامع مانع متفق عليه في اتفاقية دولية معينة، وكذلك خلو التشريعات المحلية في الدول كافة من نص تجريمي للمخدرات الرقمية وعقوبتها. وعليه سيتم تناول الفرع من خلال: أولاً / تعريف المخدرات الرقمية وانواعها، وثانياً / الطبيعة القانونية لها وكالاتي:

أولا / تعريف المخدرات الرقمية

قبل البدء بالتعرف على المخدرات الرقمية، سيتم التطرق للمخدرات التقليدية أولا. فيُعد تعريف المخدرات التقليدية مسألة معقدة، ويختلف مفهومها بين التشريعات المحلية للدول، وتحوي هذه المخدرات بعض المواد التي تؤثر على الجهاز العصبي لمتعاطيها، مما يؤدي الى تغييرات في الادراك والسلوك، لذا فمن الصعوبة وضع مفهوم شامل مانع يغطي جميع أنواع المخدرات

المعروفة او المستحدثة [١]. فعُرّفت المخدرات اصطلاحاً ، بأنها كل مادة طبيعية أو مصنعة تؤثر في جسم الفرد فتفقده القدرة على احساسه وتصرفاته وفي بعض وظائفه، ولتكرار استعمال هذه المواد نتائج خطيرة على الصحة البدنية والعقلية وتأثير سلبي على البيئة والمجتمع [٢]. وكذلك تُعرّف على انها كل ما يترتب على تناولها إنهاك لقوى الجسم وتؤثر على العقل حتى يكاد يذهب به وتكوّن عادة الادمان [٣]. وتعرف أيضا على انها كل مادة مصنعه او طبيعية تؤثر على جسم الانسان تفقده القدرة على الإحساس بما يجري حوله، أو تسبب له النعاس وأحيانا النوم وذلك نتيجة احتوائها على مركبات مهدئة أو منشطة أو مسكنه تعد من المواد ذات الخطورة، وإذا تم تناولها دون استشارة طبية، فإنها قد تلحق متعاطيها اضرارا بالغة من الناحية الجسدية والاجتماعية [٤]. اما تعريف المخدرات طبياً، فأنها المادة التي تسبب فقدان الوعي للفرد بدرجات متفاوتة، وقد ينتهي الى غيبوبة تتبعها الوفاة[٥]. ويُعرّف كذلك بانها، كل مادة تُذهِب الحس، وقد يصل تأثيرها الى درجة غياب العقل[٦]. ويُعرّف ايضاً بأنه كل مادة تؤثر بحكم طبيعتها الكيميائية على نفسية الفرد أو وظيفته، اذ يختلف مدى تأثير تلك المواد أو المركبات الكيمائية حسب مقدار الجرعة وطريقة تعاطيها [٧]. وكذلك هي "مادة او دواء نباتي او مُصنع يضم محتويات مسكنة ومهدئة تسبب الإدمان والخمول، كما تؤثر على المدمن نفسياً وذهنياً وغالباً ما تستعمل على سبيل التجربة او الفضول او الشعور بالمتعة الوقتية، فتؤدي الى شل الجهاز العصبي والتنفسي وتصيب الجهاز الدوري بأمراض خطيرة" [٨]

وفيما يخص تعريف المخدرات التقليدية قانوناً، فقد عرفتها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١م، وصيغتها المعدلة ببرتوكول عام ١٩٧٢م، على أنها:" كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني" [٩]. ثم نصت الاتفاقية على أنه يقصد بتعابير "الجدول الأول" و "الجدول الثاني" و"الجدول الثالث" و "الجدول الرابع" قوائم المخدرات أو المستحضرات التي تحمل هذه الأرقام والمرفقة بهذه الاتفاقية، بصفتها المعدلة من حين لآخر وفقاً لأحكام المادة ٣[١٠]. كما عرفتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨بانه:" يقصد بتعبير المخدر أية مادة طبيعية كانت او اصطناعية، من المواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ ومن تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول ١٩٧٢م المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١[١١].

المخدرات الرقمية اصطلاحاً / وهي أحد أنواع المَوسِيقى ذاتِ التَردُدات الاليكترونية المُمَيزة، والتي يُعتَقد أن لها تأثيراً على دَرجة نَشاط المُخ واستقباله للألَم والتَحكُم في الحالةِ النَفسِية

للمُستمِع. ويُوجد هذا النَوع من المَوسِيقى في الكثيرِ من المَواقعِ الإلكترونِية منذُ سَنوات طَويلة، وفي الأصل، فَقد استُخدِمت ضِمن مَجال العِلاج النفسي، وتُطبق في بعضِ المَراكز النَفسِية في الكثيرِ من الدولِ الغربيةِ، تحت مُسمى "العلاج بالموسيقى". وتُستَخدم في نِطاق ضَيق لَدى مُدِمني المُخدرات للبَحثِ عن مزيدٍ من النَشوةِ [١٢].

كذلك تعرف على انها مقاطع صوتية على شكل نغمات تُسمع عبر مواقع اليكترونية معينة، ويتم تعاطي هذا النوع من المخدرات عن طريق سماع هذه النغمات عبر سماعات في كلتا الأذنين، حيث تعتمد تقنية المخدرات الرقمية على التأثير ببث ترددات معينة في أذن واحدة وترددات مختلفة في الأذن الأخرى ليقوم بعدها الدماغ بمحاولة توحيد الترددين المنقولين للحصول على مستوى واحد من الصوتين، مما يؤدي إلى اضطراب في وظائف الدماغ فيما يتعلق بمستوى الإشارات الكهربائية التي يطلقها الدماغ، وهذا ما يجعل تجار المخدرات الرقمية يتحكمون بكمية الاضطراب والإشارات الكهربائية لإحداث النشوة المطلوبة. وان هذه الترددات تحاكي في تأثيرها ما يحدث مع المخدرات التي تؤخذ عن طريق الفم أو عن طريق الحقن والاستنشاق، فمثلاً يمكن أن يحدث نفس التأثير عند تعاطي الكوكايين من النشوة والتأثير النفسي من خلال انتقال ترددات معينة تعمل على جلب إشارات كهربائية معينة إلى المخ ومن ثم يحدث تأثير المخدر الحقيقي كما لو تم استخدامه [١٣].

المخدرات الرقمية علمياً / تعد المخدرات الرقمية من المفاهيم الجديدة في مجال الانترنيت، اذ تتحول المادة المخدرة من شكلها المادي او السائل او الغازي الى شكل جديد خلال تحميل هذه المخدرات في اوعية رقمية على شكل أسطوانات او ملفات والذي يشكلون الجرعة المخدرة والتي يكون لها تأثير قد يعادل تأثير المخدرات التقليدية في عمل الدماغ والتفاعلات الكيمياوية والعصبية، وقد يكون دافعاً في الكثير من الحالات للجوء الى المخدرات التقليدية وادمانها فيما بعد [١٤].

اما تعريف المخدرات الرقمية علمياً: ويطلق عليها "كذلك "القرع على الأذنين Binaural " ""Beats، وهي عبارة عن مجموعة من الأصوات أو النغمات التي يُعتقد أنها قادرة على إحداث تغييرات في الدماغ، تغيب الوعي أو تغيره على نحو مماثل لما تحدثه المخدرات التقليدية عند متعاطيها. فهي عِبارة عن سِلسلة من المَلفات الصَوتية، يتم استِماعَها من خلال سَماعات الأُذن، وتُؤدي إلى الهَلوسةِ، أو تُعدل الحالات العاطِفية والبيولُوجية والمَزاجِية، وتُعدل قُدرات المُستمِع على التَركيز والانتِباه والتأمُل، وتعمل هذه المَلفات الصَوتية على تَزامن الصَوت مع موجات دَماغية معينة لتنتهي بنتائج مماثلة للمخدرات التقليدية [١٥].

والمخدرات الرقمية ايضاً، او ما يسمى ب "Digital Drugs" او "I–Doser" هي عبارة عن نغمات يتم سماعها عبر سماعتين كل واحدة بأذن لنفس الفرد، فيتم حينها ارسال ترددات صوتية معينة في الاذن اليمنى وترددات اقل الى الاذن اليسرى، والذي يُحث الدماغ على محاولة التوفيق بين تفسير الاشارتين المترددتين. فعرفتها منظمة الصحة العربية للمعلومات والاتصالات بانها " عبارة عن ذبذبات صوتية تتراوح امواجها بين الفا ثم بيتا وتيتا وصولا الى دلتا ويؤدي الاستماع اليها لفترة طويلة لخلق احاسيس كالنعاس او اليقظة الشديدة او الدوخة، او الارتخاء او الصرع او الانزعاج". وتعرف أيضا بانها " ظاهرة جديدة يطلق عليها الرزيز الاذني تكمن في ادمان الفرد على نغمات تنساب الى الاذنين وتصل الى المخ، وتؤثر على ذبذباته الطبيعية، وتعطي إحساس لمستخدميها بالراحة والاسترخاء، حقيقي او وهمي على حسب الاختلاف بين اهل الاختصاص يشبه مفعول المخدرات الحقيقية "[١٦]

وكذلك هي جرعات غير مستقرة من الموسيقى تُسبب تأثيرًا سيئًا على مستوى كهرباء الدماغ، مما يسبب ما نسميه طبيًا "لحظة شرود ذهني" اضافة الى الشعور بالنشوة والابتهاج، وينخفض فيها التركيز بشدة ويَحدُث انفصال عن الواقع. وقد أُثبتَ ان الموسيقى الصاخبة والصاخبة جداً تستخدم لأغراض علاجية، حيث يُستغنى بها عن أدوية الهلوسة التي تستخدم في العلاج وقد تسبب الإدمان، وهو ما يعرف بتقنية "الهولو تروبيك" والتي تسمح للمستمع بعد فترة قصيرة بالدخول إلى مرحلة تسمى "ما قبل الوعي". ويختلف تأثير المخدرات رقمياً من شخص لآخر، فهناك بعض الأشخاص لديهم صَرع غير مُكتَشف، وهم من يصابون بتشنجات عند سماعهم لهذه الموسيقى [١٧].

والمخدرات الرقمية كذلك، هي مَلفات صَوتِية، وأحياناً ترافق مَواد بَصرية واشكال والوان تَتغير وتَتحرك وفق مُعدل مُنتظم أُعد ليَخدع الدِماغ من خلال بَث أمواج صَوتِية مُختلفة التَردُد غير مألوفة بشكل مُبسط لِكل اذن، لذا يُحاول الدماغ على تَوحيد تلك التردُدات من الأُذنيين للوصول الى مُستوى واحِد، وبالتالي يصبح غير مستقراً كهربائياً ، ووفق نوع الاختِلاف في كهرَبائية الدَماغ ، يتم الوصُول لإحساس يُحاكي إحساس أحد أنواع المُخدرات او المَشاعِر التي يروم المستمع الوصول اليها كالنَشوة [١٨].

وهي كذلك، النقر المتباين التردد في الأذنين "Asymmetric clicking on the ears" [١٩]، هو الاسم العلمي لظاهرة المخدرات الرقمية، ويقصد به توجيه صوتين موسيقيين لنغمتين مختلفتين متباينتين التردد بنسبة قليلة لكل أذن، ليقوم العقل بعدها بإصدار تردد ثالث جديد مغاير

عن الترددين الأساسيين وهو ناتج الفرق بين الترددين يُسمع في الداخل، يحاول العقل وقنها جاهداً توحيد الترددين، ما ينتج عنه تحفيز نشاط معين داخل العقل [٢٠].

والمخدرات الرقمية وفق المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات فإنها، "عبارة عن ذبذبات صوتية تتراوح أمواجها ما بين ألفا ثم بيتا وثيتا وصولاً إلى دلتا. ويؤدي الاستماع إليها لفترات طويلة عدة أحاسيس كالنعاس أو اليقظة الشديدة أو الدوخة أو الاسترخاء أو الصرع والانزعاج. كل ذلك نتيجة التأثير المبرمج لهذه النغمات الموسيقية (الصوتية) دون السمعية للإذن البشرية، المسماة بالضوضاء البيضاء (White Noise)، بعد أن تم دمج هذه النغمات مع مجموعة من النغمات ذات ايقاعات بسيطة من أجل عدم الاحساس بالتأثير المزعج لهذه النغمات دون السمعية من خلال تقنية النقر بالأُذنين" [٢١].

نلاحظ من التعاريف أعلاه انها قد بينت مفهوم المخدرات الرقمية وطبيعتها وكيفية عملها. وهي تشترك في عامل موحد وهو كونها عبارة عن تقنية تكنولوجية إلكترونية تستخدم من خلال مواقع مخصصة لذلك، وأن هذا المخدر التقني قد يؤدي إلى تغييب العقل وتكراره يقود للإدمان. كما اود الإشارة إلى أنه من الأفضل استخدام مصطلح "المخدرات الموسيقية الرقمية بدلا من المخدرات الرقمية لتمييزها عن الإدمان على الانترنت او بعض تطبيقات الألعاب او غيرها من تطبيقات التسلية، وذلك كون أن هذه المخدرات في حقيقتها عبارة عن نغمات موسيقية صنعها مروجوها لإحداث أثر المخدر الرقمي وليست مجرد نغمات يتم سماعها، لذلك فإضافة لفظ "الموسيقية" إلى المصطلح من وجهة النظر الخاصة بنا هو الأقرب للدقة لطبيعة وشكل المخدر الافتراضي الذي يُتعاطى من خلال الوسائط الإلكترونية التي تتكون من نغمات موسيقية متباينة الترددات.

وعليه يمكن تعريف المخدرات الرقمية على انها، مواقع أو تطبيقات إلكترونية تُصدر ذبذبات او ترددات او نغمات موسيقية متباينة، تؤثر على الدماغ من خلال سماعها بالأذنين، خلال وسائل اليكترونية، وخاصة الهواتف الذكية ذات التقنيات المتطورة، اذ تصيب مستمعها بتأثيرات تمس وظائف العقل محدثة اضطرابا وخللاً نفسيا، وقد تصيبه بالإدمان في حالة التكرار. او يمكن تعريفها على انها، أحدث وسائل الإدمان بين الافراد، اذ تعتمد على جرعات موسيقية صاخبة، توحي بنشوة التعاطي، وتعطي إحساس بالسعادة الوقتي، عن طريق مؤثرات صوتية موسيقية من خلال تسجيلات صوتية يتم سماعها عبر تطبيقات اليكترونية تحدث نوع من الاستثارة الدماغية مشابهة لما تحدثه المخدرات التقليدية التي تؤدي الى غياب الوعي والشعور بالنشوة.

ثانياً / أنواع المخدرات الرقمية

ان للمخدرات الرقمية عدة أنواع ولها عدة استعمالات تماما كالمخدرات التقليدية، وتحمل الأسماء ذاتها كلٌ حسب مفعولها كالكوكائيين والمارجوانا، وكل نوع له تردد معين ويستهدف نمطاً معيناً من النشاط الدماغي قد فاقت المخدرات التقليدية في استعمالها، فمثلا عند سماع تردد الكوكائيين فان ذلك سيدفع الى تحفيز الدماغ بصورة تشابه الصورة التي يتم تحفيزها عند تعاطي المخدرات التقليدية عن طريق المضغ او الشم او الزرق [٢٢]. وهناك أنواع متعددة من المخدرات الرقمية تختلف في درجة تأثيرها اختلافاً كبيراً بحسب قوة وطبيعة كل نوع من هذه المخدرات وهي:

١-الأسطورة البلورية Crystal Myth: نوع من النغمات الهادئة التي تبعث على الاسترخاء والهلوسة وتعطي النفس نوعا من النشوة من خلال توارد الذكريات الأليمة، كما ان نوع النغمة من النوع الدافعي الذي يحفز أحلام اليقظة عند الفرد وينشر البهجة والفرح.

٢-الموجة العالية Heavy Metal: نوع من النغمات الصاخبة التي تحفز جميع خلايا الجسم والعقل بالشكل الذي يزيد من نشاط الفرد بصورة مذهلة وممتعة [٢٣].

٣-موجة الكحول(Alcohol) : نوع من النغمات تهدف الى منح المتعاطي الهدوء والاسترخاء يشبه ما يمنحه الكحول عند تناوله.

٤-موجة الافيون (Opium): نوع من النغمات تمنح المتعاطي شعور النشوة والنعاس والبهجة وتحاكي التأثير الحقيقي لمخدر الافيون.

٥- موجة الماريجوانا(Marijuana): نوع من النغمات تعمل على تهدئة وظائف الجسم وتزويد المتعاطي بشعور يشبه تدخين نبات الماريجوانا للدخول في حالة نشوة وهدوء [٢٤].

٦-موجة الكوكايين(Cocaine): نوع من النغمات تحمل نغمات منشطة للجهاز العصبي تعطي نفس إحساس الكوكايين بتولدها الشعور بالطاقة والنشاط.

٧-الموجة الجنسية (Sexual): نوع من النغمات تزود المتعاطي شعور بالنشوة الجنسية يشابه الذي يحصل اثناء ممارسة العملية الجنسية والوصول للاورجازم.

٨-موجة الترفيه والاسترخاء (Serene) و (Lucid Dream): نوع من النغمات تعمل على منح المتعاطي شعور الرفاهية والسعادة والاسترخاء كما لو انه يعيش حالة من السعادة والراحة والبهجة [٢٥].

٩-موجة التخيلات (Hands of God)، نوع من النغمات يؤكد مروجوه أنه يحدث تخيلات وإلهام.

١٠-موجة الرضا(Content) : نوع من النغمات تفيد مروجوه أنه يساعد على الشعور بالرضا وراحة البال

١١-موجة الملل (Anesthesia) :نوع من النغمات تقوم بمساعدة المتعاطي على التخلص من الشعور بالملل.

١٢-موجة المورفين (Morphine): نوع من النغمات يحاكي مخدر المورفين في إحداث الشعور بالراحة والتغلب على الملل.

١٣-موجة الاكتئاب ((Anti Sad): نوع من النغمات تساعد على التخلص من الاكتئاب

١٤-موجة الراحة(Theta) : نوع من النغمات تساعد على إعادة برمجة الدماغ للشعور بالراحة

١٥-موجة النوم (Delta) و(Sleeping Angle): نوع من النغمات تساعد المتعاطي على النوم

١٦-موجة الدماغ (Alpha): نوع من النغمات يزعم مروجوه أنه يساعد على تجديد نشاط الدماغ [٢٦].

وهذه الأنواع هي بعض ما تروّج له المواقع الإلكترونية، وعادة ما يتم تقديم عينات مجانية من هذه الأنواع يمكن الاستماع إليها على سبيل التجربة، ليتم بعدها في حال الإعجاب طلب الملف كاملاً مقابل مبالغ مالية. وأن القائمين على تلك المواقع، يدّعون أنه في حال عدم إعجاب الزبون بكل ما معروض من ملفات صوتية في مكتبة المخدرات، فأنهم يستطيعون تصنيع أي شعور تحت طلب الزبون بعد تقديم لهم وصفة بالشعور الذي يبتغي الحصول عليه مقابل ثمن يتفق عليه مقدماً [٢٧]. وقد اشارت الدراسات المكثفة والتجارب العلمية التي أجريت في هذا المجال إلى أن، المخدرات الرقمية تسبب انخفاضا في كفاءة الذاكرة لمتعاطيها، وتشنجات عصبية مع فقدان الوعي وشعور بالرجفة وتشنجات بالجسم. والشعور بالإكتئاب، وتدهور في القدرات العقلية وخلل شديد في السمع. اذ تؤثر على الحالة الجسدية والنفسية للمتعاطي وتعمل على إنعزاله وابتعاده عن الحياة الإجتماعية، وبالتالي إنخفاض طاقته الإنتاجية بسبب إنعزاله عن الواقع الخارجي [٢٨]. ومما سبق أعلاه، فمثل هؤلاء الافراد يمكن ان يشكلون عائقا في طريق التنمية والتقدم الاقتصادي، ويصبحون خطراً على المجتمع ويهددون أمنه وسلامته. وبسبب انعزالهم عن المجتمع، وابتعادهم عن أسرهم فينجرفون إلى طريق الإدمان وتعاطي المخدرات التقليدية.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٦

الفرع الثاني

الطبيعة القانونية للمخدرات الرقمية

تعمد بعض المواقع الالكترونية إلى الترويج والتعريف بالمخدرات الرقمية، وقد تكون عن طريق تطبيقات مجانية في كثير من الاحيان، وذلك لاستدراج الباحثين عن لذة الاستماع للنغمات الموسيقية التي تتيحها هذه التطبيقات عن طريق حاسة السمع، ومن ثم الادمان عليها [٢٩]. وعلينا أن ندرك مخاطر هذه العملية على نفسية وصحة الفرد الذي يتعاطى هذا النوع من المخدرات، خاصة وأن القوانين الجنائية لم تجرمها ولم تعاقب المتعاطي أو المدمن عليها. ومع كل ذلك، لا يوجد لحد الآن رأي ثابت عن تأثير ومخاطر المخدرات الرقمية بالنسبة لمتعاطيها والمدمن عليها، اذ يوجد فريقين في هذا الخصوص:

١-يرى الفريق الاول وهم الغالبية، إن المخدرات الرقمية لا تسبب أية تأثيرات كيميائية، وإن تأثيرها هو مجرد إيحاء نفسي يعتمد على مدى تقبل الفرد لها. وان في الحقيقة هي مجرد مزج عدة أصوات ونغمات معروفة منذ ١٥٠ سنة ومحدودة المفعول. مبررين رأيهم بأنها نوع من التجارة لشركات صناعة الموسيقي في بعض الدول الغربية ويرفضون أصلاً تسميتها بهذا الاسم، أو حتى مقارنتها بالمخدرات التقليدية. واكد أصحاب هذا الراي على انها مجرد وهم نفسي وضجة إعلامية ولا يوجد دليل علمي حول تأثيرها على الدماغ، وان الدراسات لم تسجل أي اعراض عكسية بعد التوقف عن تعاطيها [٣٠].

٢-بينما يرى الفريق الآخر إن تأثير المخدرات الرقمية شبيه تماما بتأثير المخدرات التقليدية مثل الهروين والكوكائين وغيرها [٣١]. إذ انها رغم اختلافها عن المخدرات التقليدية، الا انها قادرة على تغيير الحالة العقلية والمزاجية لمن يستمع اليها، ولها اثاراً سلبية لمن اعتاد عليها، اذ يشعر باستمرارية الالم في الراس والجسم كافة. فبعد مدة من الزمن ينتاب الفرد نوبات من الصراخ اللاإرادي وتشنجات العضلات وإمكانية الإصابة بالإعاقة العقلية، أي انها تؤثر على الجهاز العصبي والذاكرة وعملية الادراك للفرد المدمن، وقد يقود للوفاة. واكد أصحاب هذا الراي بان اقل الاضرار حدوثا هي حدوث خلل في الجهاز السمعي، خاصه عندما لا يشعر المستمع لها بالتأثير الانتشائي، مما يؤدي ذلك الى زيادة قوة التردد عند زيادة درجة الصوت، ويصاب غالباً بالصمم [٣٢]. وقد وصفت المخدرات الرقمية بانها أحدث وسائل الإدمان، وبهذا الوصف فانه يمكن اعتبار تأثيرها هو نفس تأثير المخدرات التقليدية.

علماً ان لهذه المخدرات اثاراً نفسية وصحية واجتماعية واقتصادية كبيرة على الفرد وخاصة الذي يدمن عليها فيكون أكثر عرضة لهذه المشكلات التي تسببها هذه المخدرات، ومن اهم تلك الآثار

هي، الدخول في حالة من الهدوء والاسترخاء غير الطبيعي، ودخول عالم اللاوعي نتيجة الانفصال عن الواقع بحيث يشعر برغبة في تكرار التجربة، مع تنمل في الجسم ودوار والم في الرأس، مصاحب لسرعة في التنفس وزيادة في معدل ضربات القلب مع رعشة في الجسم للحالات المتقدمة من الادمان [٣٣]، وكسل وميل الى النوم نتيجة الشعور بالانسجام مع الملفات الصوتية التي يستمع لها المتعاطي والتي يمكن تحميلها دون مبالغ مالية تزداد بالتزامن مع مراحل الادمان للفرد، والتخلص بالتدريج من قيم واعراف المجتمع الإيجابية لتحل محلها العادات المرفوضة . وتوصف جلسة الادمان الرقمي هذه بـ "الشرود عن الواقع"، اذ ان هذه الموسيقى تحدث تأثيرا سيئا على المتعاطي، على مستوى كهرباء المخ، كونها لا تشعر المتلقي بالابتهاج فقط، وإنما تسبب له ما يعرف ب "لحظة الشرود الذهني"، ويؤدي تكرار الاستماع إليها بنفس القدر من الصخب إلى نتائج مدمرة لخلايا المخ ينجم عنها نوبات تشنج متكررة سواء أثناء الاستماع إليها أو بعدها [٣٤]. وقد اثبتت الدراسات ان استخدام المخدرات الرقمية يؤدي إلى انخفاض كفاءة الذاكرة قصيرة المدى للاسترجاع السريع للمعلومات، فمتعاطيها تزداد لديهم معدلات الاكتئاب بعد فترة من الزمن [٣٥]. واكد اخصائي طب الاعصاب ان الملفات الصوتية تحدث تأثيرا سيئا على مستوى كهرباء المخ، الامر الذي يؤدي الى حدوث ما يسمى علمياً ب " لحظة شرود ذهني"، والتكرار يؤدي الى نوبات تشنج [٣٦].

لقد بات الكثير من المراهقين والشباب مدمنين على المخدرات الرقمية، اذ اشارت أحد الدراسات الميدانية، ذكر مسؤولي أحد المواقع التي تروج لتلك النغمات الرقمية، بان عدد المدمنين المسجلين لديه في العراق قد بلغ ٧٠٠ فردا، بينهم ١٠٠٠ مدمن يتراوح أعمارهم بين ١٠-١٤ سنة، ثم ارتفع عددهم الى ٢٥ ألف [٣٧].

ولكل ما سبق ، يمكن القول اننا مع الرأي الثاني فيما أكدته الدراسات الى ان تأثير المخدرات الرقيمة تشبه الى حد كبير تأثيرات المخدرات التقليدية، خاصة التأثير النفسي والبدني وغيرها ، ويمكن عدها بداية لإدمان المخدرات التقليدية ، وكذلك خطورة انتشار هذه الظاهرة في المجتمع بين الشباب الذي يدمن عليها لعدة أسباب، منها بسبب تقليد زملائهم او على سبيل التجربة، او لظروف اجتماعية وغيرها من الأسباب، لذا بات امراً ملحاً العمل على الحد من خطر هذه المخدرات الرقمية كما في المخدرات التقليدية، الا ان آلية السيطرة المتأخرة ستحتاج الى جهد ووقت وإمكانات هائلة تفوق بأضعاف ما تحتاجه لمكافحة المخدرات التقليدية. وعلى الدول السيطرة على هذه الظاهرة بوضع الحلول وخاصة التشريعات القانونية لتجريمها.

المطلب الثاني

مقارنة المخدرات الرقمية مع ما يشتبه بها وخصائصها

يقسم المطلب الى فرعين، أحدهما تطرق الى: أوجه الشبه والاختلاف بين المخدرات التقليدية والمخدرات الرقمية، اما الآخر فقد تطرق الى خصائص المخدرات الرقمية وكالآتي:

الفرع الأول

مقارنة المخدرات الرقمية مع المخدرات الرقمية

سيتم تسليط الضوء على أوجه الشبه التي تجمع بين المخدرات الرقمية والمخدرات التقليدية، واوجه الاختلاف للتفريق بينهما وكالآتي _

اولاً / أوجه الشبه / من اوجه الشبه بين المخدرات الرقمية والمخدرات التقليدية هو:

١-التأثير: اذ كلاهما يسبب تأثيرا مشابهاً ومفعولا مُماثلاً على المتعاطين، وقد تكون هناك بعض أنواع المخدرات الرقمية أكثر تأثيراً من المخدرات التقليدية.

٢-محل الاستهداف: اذ كلاهما يستهدِفان عقل الفرد واحساسه، مما يقود غالباً الى حدوث اضطرابات على عقل وجسد المتعاطي، فيؤديان إلى تسمم الجهاز العصبي للمتعاطي.

٣- الآثار: ويتشابهان في كونهما تفقدان وعى الفرد وتغيّب إدراكه ويؤثر بالسلب على جَسده.

٤- الإدمان: فكلاهُما يؤدى طريقهم إلى الإدمان الذي يُسبب الاضطراب النفسي والجسدي وبخاصة عند الرغبة في الإقلاع، فيُغير موجات العقل ومزاجِه عن طريق حث المخ على افراز مواد معينة تُسبب تغيير المزاج، وهو ما يهدد القيم والمبادئ في المجتمع [٣٨].

ثانياً / أوجه الاختلاف / ومن أوجه الاختلاف بين المخدرات الرقمية والمخدرات التقليدية هي:

١-التركيبة: ان المخدرات الرقمية هي عباره عن موجات صوتية تختلف قوتها وتأثيرها تبعاً لحجم الموجه، بينما المخدرات التقليدية تتكون من مواد طبيعية او مركبة.

٢-مكافحتها: يمكن مكافحة المخدرات التقليدية ورصدها وتتبع مروجيها بسهولة، وذلك بسبب ما تتمتع به من طبيعة مادية؛ أما الرقمية فيصعب رصدها وتتبع مروجيها ومتعاطيها، لأنها عن طريق الإنترنت والحواسيب والهواتف الذكية في غرف مغلقة وأماكن مختلفة، مما يصعب مكافحتها.

٣-طريقة الحصول عليها: يتم الحصول على المخدرات الرقمية عن طريق استخدام أجهزة الكومبيوتر والهواتف الذكية، فيما يتم الحصول على المخدرات التقليدية عن طريق شراءها من التجار بشكل مباشر، وتكون مدرجة في جداول قوانين المخدرات لكل دولة تقريبا مما يُسهل على أي فرد معرفة ما يتعاطاه إن كانت محرمة أم لا.

٤-طريقة التعاطي: يتم تعاطي المخدرات الرقمية من خلال الاذنيين باستخدام سماعات الصوت وتغطية العينيين، بينما يتم تعاطي المخدرات التقليدية عن طريق الشم او المضغ او الحقن [٣٩].

٥-الجزاء: لا يوجد جزاء يترتب على التعامل بالمخدرات الرقمية، بعكس المخدرات التقليدية التي يترتب على تعاطيها او الاتجار بها جزاءات قانونية.

٦-التكلفة: انخفاض التكلفة المادية لأغلب أنواع المخدرات الرقمية، الامر الذي يصعب على الآباء معرفتها، مقارنة بأسعار المخدرات التقليدية والتي غالبا ما تكون أسعارها باهضه [٤٠].

٧-الفئات العمرية: امكانية الحصول على المخدرات الرقمية في أي مرحلة عمرية للأفراد سواء كان صغيرا ام شابا، نظرا لوجود الانترنت في متناول اليد، بينما يكون الحصول على المخدرات التقليدية في عمر المراهقة والشباب.

٨-آثارها: عدم وجود أعراض جسدية واضحة الدلائل ومادية على متعاطيها، فهي لا تؤخذ بالحقن أو المضغ أو الشم أو التدخين، وبالنتيجة لا يمكن الحصول على أدلة مادية ملموسة يمكن أن تثبت التعاطي أو تدين متعاطيها كما المخدرات التقليدية [٤١].

وعليه، نلاحظ انه على الرغم من الاختلافات بين المخدرات الرقمية والمخدرات التقليدية من حيث تركيبها، وطريقة الحصول عليها، وتعاطيها، وتكلفة شراءها، والجزاءات المترتبة على متعاطيها ومروجيها، لكنها متشابهة في تأثيرها على الفرد، اذ كلاهما يسببان الاضطراب البدني والنفسي من خلال الخلل بمستوى الإشارات الكهربائية التي يطلقها الدماغ.

الفرع الثاني

خصائص المخدرات الرقمية

للمخدرات الرقمية عدة خصائص وميزات تميزها عن غيرها. ومنها:

١- طبيعتها: تتكون من مقاطع او ملفات صوتية تختلف في تأثيرها على المتعاطي باختِلاف شدة التردد المكوّن للمقطع الصوتي.

٢- الزمان والمكان: المخدرات الرقمية هي نوع من المُخدّرات التي لا يحتاج إلى مكان أو وقت مُعين لتعاطيها، فقد يحتاج إلى وسَائل الكترونية (جهاز حاسوب أو هائف ذكي وسماعات) لتعاطيها وفي أي زمان ومكان.

٣ -سهولة الحصول عليها: المخدرات الرقمية متوفرة على شبكة الانترنت بشكل كبير، ويمكن الحصول عليها من خلال المواقع المروج لها، وخلال فترة زمنية قصيرة جدًا وفي أي مكان ومن قبل أي فرد لديه هذه الملفات.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٦

٤- الأمان: إنَّ تُجار ومتعاطي المُخدرات الرقمية يتميزون بأنَّهم يمتلكون خبرة كبيرة في استخدام التكنلوجيا، ولديهم القدرة على إخفاء هويتهم وعدم تعرضهم للُمساءلة القانونية، لذا يُعد هذا النوع من المخدرات أكثر أماناً من ناحية الاتجار والتعاطي [٤٢].

٥- المتعاطي: يكون متعاطي المخدرات الرقمية من كافة الفئات العمرية، سواء صغارا بعمر المراهقة او من الشباب

٦- التكلفة: تمتاز المخدرات الرقمية بأسعارها الزهيدة، اذ لا تتطلب مبالغ كبيرة للحصول عليها [٤٣].

نلاحظ أعلاه خصائص المخدرات الرقمية التي ميزتها عن غيرها من المخدرات او المؤثرات العقلية، اذ تتكون مقاطع صوتيه موسيقية لها تأثير على الفرد، ولا تحتاج الى مكان او زمان معين لتعاطيها، وانما يمكن الحصول عليها من خلال المواقع الاليكترونية بدون أي مساءلة قانونية، وهذا الذي يميزها عن غيرها.

المبحث الثاني

الجهود الدولية لمكافحة المخدرات الرقمية

بعد التطور السريع الحاصل في التكنلوجيا والاتصالات، بات من الضروري على المجتمع الدولي مواجهة هذه الآفة الخطيرة، ولا توجد دولة بمعزل عنها، الأمر الذي جعل المخدرات جريمة عابرة الحدود. وفي الوقت ذاته أمام ظاهرة المخدرات الرقمية والتي تتشابه في تأثيرها مع المخدرات التقليدية، فلا تستطيع اية دولة أن تدعي أنها بمنأى عن الخطر عنها. ففي الوقت الحاضر، ما دام هنالك تكنلوجيا، فيوجد هنالك خطر المخدرات الرقمية المُحدق، ومن اجل بيان الجهود الدولية في مكافحة المخدرات الرقمية، فسيتم تناول الموضوع كالآتي: -

المطلب الأول

الجهود الدولية لمكافحة المخدرات الرقمية على الصعيد العالمي

على الرغم من أن المخدرات الرقمية تختلف عن المُخدرات التقليدية، لكن لها نفس الخطورة والآثار السلبية التي تستَدعي الرقابة والردع. لذا سعى المجتمع الدولي الى مكافحتها بعدة طرق، وعليه يُستلزم دراسة مدى إمكانية إدراجها ضمن الجداول التي وضعتها الاتفاقيات لمكافحتها، وما الوسائل اللازمة لمحاربتها. وسيتم تناول المطلب من خلال بيان موقف الأمم المتحدة وأجهزتها والمنظمات الدولية وكالتالي:

الفرع الأول

جهود الأمم المتحدة

سيتم مناقشة الفرع من خلال: الجهود التشريعية، والمنظمات الدولية وكالآتي:

أولا / الجهود التشريعية / لقد ترسخت مكافحة المخدرات في ثلاث اتفاقيات دولية: الاتفاقية الوحيدة لعام ١٩٦١، بصيغتها المعدّلة ببروتوكول عام ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية عام ١٩٨٨. وتكمن أهمية هذه الاتفاقيات المتعلقة في أنها تُرسي الإطار القانوني الأساسي، والالتزامات، والأدوات، والهيئات الدولية اللازمة لرصد وتنظيم النظام الدولي لمكافحة المخدرات. وكما اكدت عليه الاتفاقية الوحيدة لعام ١٩٦١، وكان من أهداف الاتفاقية توسيع نطاق عمل هيئات الرقابة الدولية، وتوحيد الجهود الدولية في هذا المجال [٤٤]. لقد حددت الاتفاقيات الدولية والإقليمية، أنواع المخدرات التي تقع ضمن نطاق اختصاصها ضمن جداول محددة، ولم يتم ذكر المخدرات الرقمية فيها . لكن مع ذلك، فقد وضعت هذه الاتفاقيات حلولًا للتعامل مع الأنواع الجديدة من المخدرات، وأوضحت كيفية إدراجها ضمن تلك الجداول. وسيتم تناول الموضوع من خلال تلك الاتفاقيات الدولية وكالآتي:

١- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١/ لقد بينت الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ كيفية تغيير نطاق الرقابة من خلال إخطار يُقدَّم إلى "الأمين العام" من قبل الدول الأطراف أو "منظمة الصحة العالمية" بشأن أي تعديل على أي من الجداول الملحقة بالاتفاقية. كما حددت الاتفاقية مجموعة من الإجراءات الواجب اتباعها عند تلقي إشعار أو عند ظهور مادة جديدة غير مدرجة في الجداول إذا ما نتج عنها مجموعة من التأثيرات [٤٥]. وعليه، يمكن ادراج المخدرات الرقمية الى الاتفاقية وفقا لذلك، كونها تنتج مجموعة من الاثار السلبية اسوة بالمخدرات التقليدية.

٢- اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١/ أما اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، فكانت أكثر وضوحاً بشأن إضافة مادة مخدرة جديدة إلى جداولها، حيث نصّت على ما يلي:"... وترى أنه يجب إدراجها في جداول هذه الاتفاقية، فعليها أن تخطر الأمين العام وتزوده بجميع المعلومات الداعمة لهذا الإخطار" [٤٦]. وقد ذكرت الاتفاقية أنه إذا وجدت منظمة الصحة العالمية أن:

١-هذه المادة قد تؤدي إلى:

١-"حالة من الاعتياد (الإدمان).٢- تنبيه الجهاز العصبي المركزي أو التسبب في هلوسات أو اضطرابات في الحركة أو التفكير أو السلوك أو الإحساس أو المزاج. ٣-إساءة الاستخدام أو

آثار ضارة مشابهة لتلك الناتجة عن إحدى المواد المدرجة في الجدول الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع.

ب- هناك أدلة كافية على أن هذه المادة يُساء أو يُحتمل ان يُساء استخدامها، مما يخلق مشكلة صحية عامة ومشكلة اجتماعية، وبالتالي يجب إخضاعها للرقابة الدولية "[٤٧]. وبالتالي يمكن إضافة المخدرات الرقمية الى جداول الاتفاقية.

٣- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨/ في حين أن اتفاقية الأمم المتحدة لِمكافحة الاتجار غير المشروع بالمُخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، عند تناولها مَوضوع المواد المُستخدَمة بكثرة في التصنيع غير المشروع للمُخدرات أو المُؤثرات العقلية، أوضحت كيفية إدراج مادة في الجدولين الأول والثاني عندما تتوافر لدى الدَولة الطرف أو اللجنة مَعلومات للقِيام بذلك عن طريق تقديم إخطار إلى "الأمين العام" مَشفوعاً بالأدِلة الداعِمة ، كما تُلزِم الاتفاقية الدول الأطراف بِتَقديم مَعلومَات سنوياً إلى اللجنة وفقًا للطَريقةِ والشَكل التي تُحدِدَها، بما في ذلك مَعلومات عن أي مَواد أخرى غير مُدرجةٍ في الجدولين الأول والثاني يتبين استخدامها في التصنيع غير المشروع للمخدرات أو المؤثرات العقلية، ويرى الطرف المعني أنه من المهم لفت انتباه اللجنة إليها [٤٨]. نلاحظ، بان الاتفاقية أعطت الحق بإضافة أي مادة ممكن تؤثر على العقل او الجهاز العصبي وهذا ما توفره المخدرات الرقمية، أي لها تأثير المخدرات التقليدية ذاته.

ومن الجدير بالذكر، أن تقارير المخدرات أشارت إلى خطورة المؤثرات العقلية الجديدة واستخدام الإنترنت في تداولها، والتي تُعرّف بأنها "مخدر جديد "أو "مادة مؤثرة عقلياً"، سواء كانت نقية أو مركبة، غير خاضعة للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام١٩٦١ أو اتفاقية المؤثرات العقلية لعام١٩٧١، ولكنها قد تُشكل خطراً على الصحة العامة كالمخاطر التي تُشكلها المواد المدرجة في هاتين الاتفاقيتين [٤٩]. وبرغم ما تنطوي عليه هذه المؤثرات العقلية من مخاطر محتملة لأنها تُشكل تهديداً كبيراً على صحة وسلامة الفرد، الا انها تخضع للرقابة الدولية، وغالبًا ما تُسوّق كمنتجات مشروعة، مما يؤدي إلى زيادة وسرعة استخدام جرعات زائدة منها [٥٠]. وبالإضافة إلى عواقبها الصحية الخطيرة، فإنها تُشكل تحدياً لأنظمة مكافحة المخدرات على جميع المستويات– الوطنية والإقليمية والعالمية –ويجري اختبار عدد من الوسائل على المستويين الوطني والإقليمي لمكافحة المخدرات، بهدف القضاء على الخطر الوشيك على الصحة العامة [٥١]. كما لاحظت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، بالتعاون بين منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وضع معايير تُعطي الأولوية للمواد المؤثرة عقلياً الجديدة، والتي

ينبغي دراستها بعناية لإمكانية النظر فيها، لدراسة إمكانية النظر في الرقابة الدولية، وجدولة جديدة للمواد المؤثرة عقلياً.

وعلى الصعيد العالمي، تتزايد التحديات التي تُشكلها هذه المواد، مع تزايد عدد التقارير عن المؤثرات العقلية الجديدة كسبب لحالات طوارئ المستشفيات والوفيات [٥٢]. ويزيد من خطورة هذه المواد استخدام الإنترنت كسوقٍ لها، إذ تُشكل هذه الشبكة سوقاً افتراضية لا يُمكن الوصول إليها من خلال البحث على الإنترنت، ويصعب على الدولة تطبيق القانون وتحديد هويات مالكي ومستخدمي المواقع، إذ يبقون متخفين من خلال استخدام أساليب إخفاء متطورة وحديثة، مما يجعلها ملاذاً آمناً لمتعاطي ومروجي المخدرات، الذين يتاجرون بعملة رقمية تُسمى "بتكوين"[٥٣].

واخيراً، يمكن التوصل من كل ما تقدم الى، ان هذه الاتِفاقيات قد وضعت نظاماً لتعديل الجداول المُلحقة بها، وهذا التعديل يكون سواءً، بإضافة جداول أو حذفها أو نقلها من جدول إلى آخر، وينبغي أن تتم هذه التعديلات بالتعاون والتنسيق بين الأمين العام للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والدول الأطراف، وأن تصدر لجنة المخدرات قراراً بتعديلها. وعليه فيمكن ادراج المخدرات الرقمية كأحد المواد المؤثرة عقلياً من النوع الجديد ضمن اتفاقيات المخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك لان لها الآثار السلبية ذاتها التي تُسببها المخدرات التقليدية. وقد تَخضع لسيادة القانون إذا تم الإبلاغ عنها من قِبل الدول الأطراف، أو منظمة الصحة العالمية أو هيئة مكافحة المخدرات، او باقي الجهات ذات الصلة لمكافَحتها وردع مُروجيها.

ثانيا / جهود المنظمات الدولية / ان لمشكلة المخدرات ابعاداً خطيره على الفرد نتيجة لتفاقم اضرارها بشكل سريع ومستمر، التقليدية منها او الرقمية، اذ يشكل النوعين الضرر ذاته على الفرد والمجتمع. لذا سعى المجتمع الدولي لإيجاد تعاون مشترك لمكافحة المخدرات كمنظمة الأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية، وهي كالاتي:

١-الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات (INCB) / لقد أدت الجهود الدولية لمكافحة هذه الجرائم إلى إنشاء الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات وهي هيئة شبه قضائية مستقلة تابعة للأمم المتحدة، تأسست عام ١٩٦٨بموجب اتفاقية الامم المتحدة الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، وتم إنشاؤها وفق بروتكول عام ١٩٧٢الذي حدد مهامها وعملها [٥٤]، ومن مهامها هي:

أ-المراقبة: تُعد واحداً من أبرز الهيئاتُ التي تُعنى بمراقبة الالتزام الدولي باتفاقيات مكافحة المخدرات، والتأكد من أن الدول الاعضاء تلتزم بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات، والرقابة على الإتجار غير المشروع للمخدرات بكافة الوسائل. وتلعب دوراً محوريا في تنظيم

استخدام المخدرات للأغراض الطبية والعلمية، ومنع الاتجار غير المشروع بها. وتقوم الهيئة بمراجعة السياسات الوطنية وضمان انسجامها مع الاتفاقيات الموقعة [٥٥].

ب–البيانات والمعلومات: تلعب دوراً في تعزيز التعاون بين الدول لتبادل المعلومات والخبرات المتَعلقة بمكافحة المخدرات. كما تُسهم في تسهيل التنسيق بين الاجهزة المعنية في الدول المختلفة لضمان فعّالية الجهود المشتركة في الحد من تهريبها. وتُعد مصدراً مهما للمعلومات والبيانات المتعلقة بتجارتها، ويَعتمد عليها صُناع القرار لوضع استراتيجيات مكافحة فعّالة.

ج–التقارير السنوية: وتقدم الهيئة تقارير سنوية تتضمن توصيات للدول بشأن تحسين سياساتها لمكافحة المخدرات.

د–توزيع الادوية: تقوم الهيئة بمراقبة توزيع الأدوية المخدرة، والتأكد من عدم إساءة استخدامها في الأنشطة غير المشروعة، والتأكد من استخدامها للأغراض الطبية والعلمية فقط، دون تسريبها إلى السوق السوداء [٥٦].

واكد الخبراء لـ "العربية. نت" إلى أن المخدرات الرقمية هي آفة خطيرة تتحمل مسؤوليتها بالدرجة الأولى الأسرة ثم المدرسة، وينبغي على الجهات المعنية والإعلام التوعية بخطَرها وتأثيرها بكونها فَخّاً جديداً وبشكل مختلف تماماً للإدمان تحث منظومة المحتوى الرقمي [٥٧]. وعليه، وبالتالي، يمكن ان تتخذ الهيئة المهام ذاتها في مكافحة المخدرات الرقمية، طالما لهما نفس التأثير.

٢–مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)/ تأسس المكتب عام ١٩٩٧، وهو مكتب تابع للأمم المتحدة والذي يتولى مسؤولية مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، ويلعب دوراً حاسماً في توجيه الجهود الدولية لمكافحة تجارة المخدرات. ومنذ ذلك الحين فالمواضيع الرئيسة التي يتعامل معها المكتب هي: التنمية البديلة والفَساد السياسي، والعَدَالة الجنائية، وإصلاح السجون ومكافحة الجريمة، ومكافحة المخدرات والعلاج والرعاية وفيروس نقص المناعة البشري ومتلازمة نقص المناعة المكتسب والاتجار بالبشر، وغسل الأموال والجريمة المنظمة، وتهريب المهاجرين والقرصنة ومحاربة الإرهاب. ويُعنى المكتب بتطوير السياسات والاستراتيجيات الدولية لمواجهة خطر المخدرات [٥٨]، وله دعائم للعمل وهي: –

أ–التقرير الدولي عن المخدرات: يتم إعداد هذا التقرير سنوياً اعتماداً على البيانات والتقديرات المقدمة من قبل الحكومات. ومن خلال هذا التقرير، يهدف المكتب إلى تحسين المفهوم الشامل لدى الدول الأعضاء عن التوجهات الحالية للتجارة غير المشروعة للمخدرات، والعمل على زيادة

الوعي للحاجة إلى جمع المزيد من المعلومات بطريقة مُمنهجة، وإعداد التقارير حول المخدرات غير المشروعة. اذ يستخدمه المكتب وهيئات دولية أخرى لمحاولة تحديد التوجهات والمستجدات التي تطرأ على تجارة واستهلاك المخدرات عالمياً.

ب-البرامج الميدانية: واقعا، يقوم المكتب بتنفيذ العديد من البرامج والمبادرات الهادفة إلى تعزيز القدرات الوطنية للدول الاعضاء في مكافحة تجارة المخدرات، وتعزيز التعاون بينهم. وتَشمل هذه البرامج تدريب الكوادر الأمنية، ودعم الحكومات في تطوير ستراتيجياتها الوطنية [٥٩].

ج-أعمال التحليل: يعمل المكتب على جمع وتحليل البيانات لغرض تعزيز المعرفة بقضايا المخدرات والجريمة ليستند اليها في تقرير السياسات والعمليات.

د-اعداد البحوث: العمل على رفع مستوى الوعي والفهم والمعرفة بالقضايا المتعلقة بالمخدرات، وذلك عن طريق اعداد البحوث وتوسيع قاعدة الأدلة لتوجيه صياغة السياسات واتخاذ القرارات التنفيذية

و-وضع المعايير: يضع المكتب المعايير الدولية لغرض مساعدة الدول في التصديق على المعاهدات وتنفيذها

ي-التعاون الدولي: وضع مشاريع التعاون الفني في الميدان من أجل تحسين قدرة الدول على مكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة والارهاب .[٦٠]

وعليه، يمكن ملاحظة ان المكتب له رؤية معينة فيما يخص التطورات التي تشمل المخدرات والجرائم الأخرى، ويمكن عد المخدرات الرقمية من الجرائم الأخرى. وان النموذج المطور للمخدرات التقليدية كان يقصد بها المخدرات الرقمية والذي قد أشار اليه هيكل البرنامج الإقليمي عام ٢٠١٥.

الفرع الثاني

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)

وهي منظمة حكومية دولية محايدة مهمتها تسهيل التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون وتبادل المعلومات عالميًا [٦١]. اذ تعد من اهم المنظمات الدولية المتخصصة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، ومعاقبة المجرمين الهاربين، والسعي للحد من الجريمة العابرة للحدود، وذلك بالتعاون بين الدول الاعضاء عن طريق تجنيد أجهزتها الرئيسة [٦٢]. ويعمل الانتربول على مساعدة الدول في مكافحة الاتجار بالمخدرات من خلال عدة صور نذكر منها :

-العمليات العالمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمساعدة والمشاركة في التحقيقات الجارية.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٦

يتولى الانتربول مهمة تنسيق عمليات على المستوى العالمي لدعم دولها الأعضاء في مكافحة تدفقات المخدرات غير المشروعة. وتشكل اجتماعات العمل الميدانية للإنتربول منَصة للموظفين في جميع أنحاء العالم لتبادل المعلومات عن الحالات التي حددت فيها المنظمة روابط مشتركة، وذلك بغرض منع أو تَعطيل كل عملية تهدف إلى الاتجار او إنتاج أو توزيع او نقل المخدرات براً أو بحرا أو جواً، ومنع تدفقها على المستوى الدولي [٦٣].

-التحاليل الجنائية لبيانات الاستخبار عن مسالك الاتجار بالمخدرات، والاساليب والشبكات الاجرامية ذات الصلة.

تسعى الشرطة في الدول الأعضاء لتلقي بيانات استخباراتية جنائية دقيقة في الوقت المناسب، من أجل تحليلها وتوظيفها في عملها بقصد فهم وتكييف أنشطتها وسياستها الأمنية وفقا لذلك. ويتولى "الانتربول"، من خلال تلك التحليلات تقديم بيانات استخباراتية لأعضائه حول الاتجار بالمخدرات، سواء تعلق الأمر بمصدر انتاجها أو صناعتها او مكان توزيعها او طرق مرورها أو هوية مرتكبيها والمساهمين فيها[٦٤]. ويعتمد الانتربول في إصدار تقاريره التحليلية على مختلف المعلومات التي يتحصل عليها عن مصالح الأمن الوطنية للدول الأعضاء، ومن المنظمات الدولية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. بذلك تتمكن الدول الأعضاء من تكوين فكرة دقيقة ما يمكّنها من وضع خُطط أمنية تسمح لها بحماية حدودها بغرض حماية الاقتصاد الوطني بصفة عامة. فضلاً عن توليه- الإنتربول- مهمة إدارة ملف تحليل المخدرات، والتحقيق وتبادل البيانات بكل ما يتعلق بالأنشطة الإجرامية لعصابات الاتجار بالمخدرات لغرض مكافحة ووقف انتشار المخدرات [٦٥].

-التدريب الشامل للشرطة في أنحاء العالم كافة لمكافحة الاتجار بالمخدرات بشكل جيد

ان ضمان حصول الشرطة في أنحاء العالم كافة على المعرفة والمهارات اللازمة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والتحقيق فيه وتعطيله من خلال التدريب الشامل لهم، هو جزء أساسي من استراتيجية الإنتربول لمكافحة المخدرات. ويمكن الجمع بين التدريب والدعم العملياتي لمساعدة الدول الأعضاء في تخطيط وتنفيذ العمليات الميدانية لمكافحة ومنع انتشار المخدرات. فعلى سبيل المثال، يقدم الإنتربول التدريب لأفراد إنفاذ القانون على استخدام الأدوات الشرطية مثل قاعدة البيانات RELIEF وعلى تقنيات التحقيقات وإدارة مسرح جريمة [٦٦].

وعليه، نرى انه بإمكان الإنتربول ان تواجه المخدرات الرقمية تماما كمواجهتها للمخدرات التقليدية، اذ لها ان تقوم بتنسيق عمليات عالمية لدعم دولها الأعضاء في مكافحتها، وتلقي البيانات الاستخباراتية الجنائية الخاصة بها لغرض تحليلها والتحقيق وتبادل البيانات، والعمل

على التدريب الشامل للموظفين لمكافحتها ومنع انتشارها على مستوى العالم، لتتمكن الدول من مراقبة ورصد نشاط مروجيها ومتابعة جميع المواقع المروجة لها، وذلك اسوة بمهامها الخاصة في المخدرات التقليدية.

واخيراً، يمكن ملاحظة ان الأمم المتحدة والانتربول لم يتطرقا للمخدرات الرقمية، ولا يوجد في المهام الموكلة إليهم ما يخص المخدرات الرقمية، ولكن يلعبان دورا حيوياً في مكافحة تجارة المخدرات التقليدية من خلال التنسيق بين الدول، وتطوير الستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى والقضاء على هذه الظاهرة واسعة الانتشار. اذ يقود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الجهود الدولية في مكافحة هذه التجارة، كذلك تضمن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات الالتزام بالاتفاقيات الدولية، فضلاً عما تقوم به في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، ومعاقبة المجرمين الهاربين، والسعي للحد من الجريمة العابرة للحدود، وذلك بالتعاون الدولي بين الدول الأعضاء، وما تقوم به الانتربول في هذا المجال. ومن خلال هذه الأدوار المتكاملة، تسعى هذه المؤسسات إلى تعزيز التعاون الدولي وتوحيد الجهود لمواجهة تجارة المخدرات التي تهدد الامن والاستقرار الاجتماعي والصحي والاقتصادي في الكثير من الدول. وعليه يمكن لهذه المنظومة ان تلعب الدور ذاته في مكافحة المخدرات الرقمية والتي لا تقل ضررا عن المخدرات التقليدية.

المطلب الثاني

الجهود الدولية لمكافحة المخدرات الرقمية على الصعيد الاقليمي

تناولنا فيما سبق الجهود العالمية لمكافحة المخدرات الرقمية، فلابد من التطرق الى الجهود الإقليمية في هذا المجال. وعليه سيتم تناول هذا المطلب من خلال جهود الاتحاد الأوروبي، وكذلك جهود الهيئات العربية وكالآتي:

الفرع الأول

جهود الاتحاد الأوروبي

يقوم الاتحاد الأوروبي بمواجهة الاتجار غير المشروع للمخدرات من خلال مجموعة من البرامج والأجهزة وسنتطرق للبعض منها وكالاتي:

أولا / المركز الأوربي لرصد الإدمان والمخدرات (EMCDDA) [٦٧]/ تتمثل المهمة الأساسية للمركز في جمع المعلومات المتعلقة بمشاكل استخدام المخدرات في الاتِحاد الأوروبي. تُحلل البيانات المجمعة وتُنشر من قِبل وسائِل الإعلام والناشرين الآخرين. وبهذه الطريقة، يتمكن صانِعو القرار، وعلى رأسهم السياسيون، وكذلك العلماء ووسائل الإعلام والوحدات التنظيمية المَعنية بمكافحة استخدام المخدرات، من الوصول إلى معلومات مستقلة وموثوقة وقابلة للمُقارنة

حول ظاهرة استخدام المخدرات [٦٨]. ولا ينبغي إغفال توثيق ظاهرة استخدام المخدرات في أوروبا. وتُستخدم البيانات الواردة لوضع ستراتيجيات وطنية واتِحادية لمكافحة المخدرات. ويتم ذلك نتيجة زيادة مُقارنة المعلومات المتعلقة بالمخدرات وتعاطيها في أوروبا، ووضع كافة الأساليب والأدوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وبهذه الطريقة، يُمكن للدول الأعضاء مقارنة وضعها مع الدول الأوروبية الأخرى، ومن ثمّ تقيّيم وضعه، وتحليل المَشاكل والأهداف المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المركز شراكات مع منظمات دولية مختلفة، ولا سيما مجموعة بومبيدو، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومنظمة الصحة العالمية، ومركز مكافحة المخدرات الدولي، والإنتربول، واليوروبول، من خلال مذكرات تفاهم [٦٩]. وللمركز أيضًا مهام أخرى خاصة به، ألا وهي تَحديد ديناميكيات مشكلة التعاطي. وبفضل "شبكة Reitox"، يعمل المركز في كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي والنرويج، وفي الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية. وبهذه الطريقة، تُعدّ تقارير سنوية حول الوضع الراهن لمشاكل المخدرات وتعاطيها في الاتحاد الأوروبي والنرويج. كما يتم نشر تقارير سَنوية حول الوضع الراهن في إطار مكافحة المخدرات وتعاطيها في النشرة الإحصائية على الإنترنت. وبرغم من ان أنشطة المركز تساهم في وضع ستراتيجية فعّالة لمكافحة المخدرات، الاّ انه لا يستطيع تقديم نموذج لهذه الاستراتيجية [٧٠].

ثانياً / مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) / أنشئ بمقتضى المادة الاولى من إتفاقية ماستريخت عام١٩٩٢، وحُددت مهمته في خلق نظام لتبادل المعلومات على مستوى الاتحاد الاوربي من أجل مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وأي جريمة من جرائم الاجرام الدولي المنظم، ومقرها في لاهاي [٧١]. وفي هذا السياق، تتمثل مهمتها في تسهيل تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، وتعمل على جمع المعلومات والبيانات وتحليلها، وكذلك إبلاغ الأجهزة المعنية في الدول الأعضاء بالمعلومات المتعلقة بها، وتقوم بإخطارها فورًا بالروابط التي يتم التأكد منها بين الأعمال الإجرامية، وتسهيل التحقيقات في الدول الأعضاء، وتعزيز الشراكة بين السلطات المحلية وباقي المنظمات الدولية العاملة في مكافحة المخدرات، بالإضافة الى إدارة قواعد البيانات المحوسبة [٧٢]. وفي عام ١٩٩٣أنشأت منظمة اليوربول وحدة المخدرات أوروبول (lunité drougue de ueuropol)وتقوم هذه الوحدة بإعداد التقارير الخاصة بالمخدرات والمؤثرات العقلية على المستوى الأوروبي [٧٣].

ثالثا / المفوضية الأوروبية / تُخصص المُفوضية مبالغ كبيرة لمواجهة مشاكل المخدرات ضمن الميزانيات الجديدة. كما انها تواصل العمل على تطوير أدوات جديدة لتمويل العلاج الوقائي

والتوعية بمكافحتها. كذلك تقوم بتعيين بعض الهيئات المالية الجديدة، مثل برنامج الوقاية من الجريمة ومكافحتها، وبرنامج الصحة العامة للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٣، والبرنامج العام السابع للبحوث والتطوير التكنولوجي للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٣. وتُتيح هذه الهيئات إمكانية تقديم الدعم المالي للمنظمات العاملة في مختلف جوانب مجال المخدرات. فضلاً عن ذلك، شاركت المفوضية والدول الأعضاء في تمويل مشاريع مساعدة مرتبطة بالمخدرات منذ عام ٢٠٠٥، ونُفذت في دول ثالثة، بمبلغ ٧٥٠ مليون يورو [٧٤].

وعليه، يمكن ملاحظة ان الاتحاد الأوربي لم يتطرق للمخدرات الرقمية، وانما اقتصر عمله بكافة اجهزته على مكافحة المخدرات التقليدية، لكن يمكن اضافة مهمة مكافحة المخدرات الرقمية الى مهام عمله. اذ يمكن للمركز الأوربي لرصد الإدمان والمخدرات جمع المعلومات المتعلقة بمشاكل المخدرات الرقمية، ليتم بعدها تحليل البيانات المجمعة ونشرها ليتمكن المسؤولون من مكافحتها. فضلاً عن، اعداد تقارير سنوية حول الوضع الراهن لمشاكل المخدرات الرقمية ليتم مراقبة تطورات مكافحتها وغيرها من مهام المكتب تجاه المخدرات التقليدية. وكذلك، اليوروبول يمكنه القيام بتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بالمخدرات الرقمية بين الدول الأعضاء، وجمع المعلومات والبيانات وتحليلها، وإبلاغ الأجهزة المعنية بالمعلومات المتعلقة بها. وللمفوضية ايضا ان تُخصص مبالغ لمكافحة مشاكل المخدرات الرقمية والتقليدية بالوقت ذاته ضمن الميزانيات السنوية الجديدة. كما لها ان تعمل على تطوير أدوات جديدة لتمويل العلاج الوقائي والتوعية بمكافحة المخدرات الرقمية.

الفرع الثاني

جهود الهيئات العربية

تُعد ظاهرة المخدرات الرقمية من المشاكل الحديثة في المجتمعات العربية والتي لم تلقَ اهتمام كبير فيه، وذلك لأسباب عدة. فبرغم وجودها وانتشارها تزامناً مع الانتشار السريع والتطور المرعب للإنترنت، وغياب الرقابة المحلية والإقليمية عليها، لكنها لم تشكل درجة الخطورة والانتشار كباقي المجتمعات. ومن أجل تفعيل ستراتيجية مكافحة المخدرات على المستوى العربي، عمل مجلس وزراء الداخلية العرب على إنشاء أجهزة متخصصة، منها إنشاء المكتب العربي للشرطة الجنائية وهذا ما سيتم تناوله، فضلاً عن، جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربي وكالاتي:

أولا / المكتب العربي للشرطة الجنائية / أنشأت جامعة الدول العربية المكتب العربي للشرطة الجنائية من اجل توثيق الجهود العربية في مجال مكافحة المخدرات. يتبع المكتب الأمانة العامة

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٦

لمجلس وزراء الداخلية العرب، ومقره في "دمشق"، ويتمتع بشخصية قانونية. ومن مهامه، تبادل الخبراء بين الاجهزة العربية للأمن ، وتبادل الزيارات بين مسؤولي تلك الاجهزة للاطلاع على اخر مستجدات الساحة ، واشراك عناصر أمنية عربية في أجهِزة المنظمات الدولية لغرض الحُصول على الخبرة ، وتبني عقد اللقاءات لبحث المشاكل الامنية المُشتركة، وتصنيف وتخزين البيانات المتعلقة بتجارة المخدرات المرتكبة أو المحُتمل ارتكابها في الدول العربية، وتزويد الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية بشكل دوري وسريع بالمعلومات الضرورية، وكذلك اعداد وتوثيق البحوث والدراسات العربية المتعلقة بمكافحة الجريمة، والقيام بعمل الإحصائيات اللازمة عن الجرائم والمُجرمين وتزويد الاجهزة الامنية المسؤولة بها، وتعزيز التعاون بين الهيئات والمنظمات المتخصصة في مكافحة الجريمة، كالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والتأكيد على الحضور العربي في مختلف النشاطات الدَولية الرامية لمكافحة الجريمة [٧٥].وان من بين أهم نشاطات المكتب العربي للشرطة الجنائية في مجال المخدرات، هي عقد المؤتمر الرابع لقادة الشرطة في بغداد عام ١٩٧٦، والذي خصص لبيان ودراسة سُبل مواجهة الجوانب العديدة المتعلقة بمشكلة المخدرات في الوطن العربي، ومن بين توصيات المؤتمر، هي تولي المكتب متابعة جرائم المخدرات في الوطن العربي[٧٦] .

ثانيا / مجلس التعاون لدول الخليج العربية / لقد انتشرت ظاهرة المخدرات الرقمية في الدول الغربية،إلا ان الوطن العربي وخاصة دول الخليج العربي لم يكن بمأمن من هذه السوق الرقمية، اذ وصلت إلى مسامع الشباب وبدأ يَدفعهم الفضول لتجربتها ، فَتَسللت إلى بعض الدول العربية المنفتحة ثقافياً على الثقافات الاجنبية ، وأكدت بعض المواقع على أن الكثير من المنتديات العربية بدأت تُروّج لها، فأصبحوا يتعاطونها من مواقع أجنبية، إلاّ ان مروجيها تَنبهوا لهذه الاسواق الجديدة، فعَملوا على انشاء مواقع باللغة العربية تستهدف مجتمعاتنا العربية، مُحاولين الوُصول إلى الشباب وهم أكثر الفئات دخولاً واستخداماً، فبدأوا بِعرض الملفات للمرة الاولى مَجانية للتجربة لترغيبهم ودفعهم لشرائها، ومن ثم بيع الملفات لهم بأسعار زهيدة نسبياً. لكنها لم تصل لمرحلة الانتشار كما في الدول الغربية، لان هناك حَجب لمواقعها من الجِهات الرقابية بغالبية الدول العربية [٧٧]. وقد تَناقلت وسائل الأعلام السعودية خبراً عن تسجيل أول وفاة لمواطن سُعودي جرّاء تعاطيه المخدرات الرقمية، ورغم أن السلطات السعودية رفعت مستوى التأهب للحد من وصول هذا النوع من المخدرات الى المجتمع السعودي عبر الانترنت، إلا أن وزارة الصحة السعودية أقرت بِعجزِها عن إمكانية الوصول الى مَعلومةِ من هذا النوع في وقت قياسي [٧٨]. لذا كان لابد من مواجهة هذه الظاهرة في المجتمع العربي عن طريق مجلس التعاون

لدول الخليج العربية. اذ بذلت جهوداً كبيرة وعملت كثيراً لمكافحتها، التي باتت تمثل تهديداً مدمراً للعالم بأسره، وذلك لان مكافحة المخدرات تتطلب خطوات ستراتيجية وتعاوناً دولياً فعّالاً وجهوداً مشتركة من قبل الجهات والمنظمات والدول كافة، وذلك بهدف القضاء عليها [٧٩]، ومن هذه الجهود:

– اثنت الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات على الجهود التي تبذلها الحكومات وأجهزة المكافحة في المنطقة، والتي تحقق نتائج إيجابية في مجال المكافحة والتصدي لها، وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتتمثل الأجهزة الخليجية في مجال مكافحة المخدرات في الآتي: –

١– الاجتماع السنوي لمديري أجهزة مكافحة المخدرات الذي يناقش مشكلة المخدرات بدول مجلس التعاون، ويعمل على تعزيز التعاون والتنسيق بينها في مجال المكافحة.

٢– عام ٢٠١٣، فقد تم افتتاح مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربي. مقره الدوحة. ان افتتاح المركز يمثل خطوة مهمة تعزز الترابط بين دول المجلس، ويَعكس ما وصل إليه التعاون الأمني المُشترك بين الدول من مستوى متطور ومتقدم، وهو يَعد ثمرة جهود دول المجلس لدعم وتعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات. وللمركز إسهامات وجهوداً بَنّاءة إقليمياً ودولياً في مكافحة آفة المخدرات. ومن اهم مهامه هو: التنسيق بين الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في مجال مكافحة الاتجار في المخدرات، وتعزيز العمل الجنائي لمكافحتها بين الدول الأعضاء، والارتقاء به، وذلك بهدف الاستفادة من المعلومات بالشكل الأمثل، كما يعمل على جمع المعلومات عن الاتجار بالمخدرات وتخزينها وتحليلها وتنظيم تبادلها [٨٠].

– قررت ثلاث جهات سعودية التصدي لظاهرة المخدرات الرقمية، اذ كَفلت كل من اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، والمُديرية العامة لمكافحة المخدرات، وهيئة الاتصالات، بمنع وصولها الى المستخدمين في المملكة السعودية [٨١].

– قامت الأجهزة الأمنية في دولة الإمارات العَربية المتحدة للتصدي للتَرويج للمخدرات الرقمية، اذ تمكنت شُرطة حكومة دبي من إغلاق ٣٨ موقعاً منذ بداية عام ٢٠١٧، وذلك بأمر من السلطات المختصة بتسيير ٤٢٧٩ دورية إلكترونية، وتَبين بان هناك مواقع إلكترونية معينة تستقطب صِغار السن عبر وجهات مُزيفة، ونَبهت شرطة دبي الأُهالي بعدم تركها لأطفالها في مَراكز الألعاب دون مراقبة مشاهداتهم، وأكَدت على ضرورة مُتابعة الأهالي لهواتف أطفالها

لمعرفة مع من يتواصلون، ومراقبة شبَكة اصدقائهم بحس أمني ليَمنع الأطفال من الوقوع في فخ تلك المواقع المشبوهة

– أكد خالد المدفع أمين عام مساعد هيئة الشباب والرياضة في دولة الامارات،أن الهيئة قامت بوَضع عدداً من الإجراءات الاحترازية التي من شأنها حماية الشباب من خطر المخدرات الرقمية،وكذلك تنظيم حملات توعوية وبرامج للتحذير منها. وعدّت المخدرات الرقمية من القضايا المستحدثة، التي انتَبهت لخطورتها. ففي الهيئة مشرفين ومرشدين في مراكز الشَباب كافة يُتابعونهم بدقة واستمرار. ومُهمتها الأساس تتركز في المُحافظة على الشباب، وأقرّت بان سبل مواجهة المخدرات الرقمية يكون عن طريق الاعتدال في استخدام الأجهزة الذكية، وبطريقة مُمنهجة ومُبرمجة[٨٢]

– أوصى المقدم د. سرحان المعيني أستاذ العلوم الشرطية المساعد، ونائب مدير أكاديمية العلوم الشرطية في الشارقة، للشؤون الأكاديمية والطلابية بإقامة شراكة بين وزارتي الداخلية والصحة لوضع آلية محددة، لمواجهة المخدرات الرقمية، مع اهمية إقرار وزارة الصِحة بأدراجها بجداول المخدرات التقليدية، او أن تَدرجها ضمن جداول مُلحقة بمُسمى "الآثار السلبية للتقنية في العصر الحديث". وأكد على أهمية المُراقبة الإلكترونية للمواقع التي تُسوّق هذه النوعية من الملفات، ومن ثُم العمل ضمن شبكة دولية لمُكافَحتها. وشدّد على ضرورة إعداد خطة ستراتيجية خُماسية لشباب المدارس لغرس القيم الثقافية والدينية والعلاقة بينها وبين التقنيات الحديثة، مع التنسيق المستمر بين وزارتي التربية والتعليم والداخلية بشأن إعداد أنشطة أمنية ثَقافية للطلبة يَندمجون فيها. كما طالب د.المعيني بمنع دخول أجهزة (I–pod) و (MP3)للمدارس والجامعات، مهيباً بالمشرع الإماراتي التدخل لوضع نص يَحظر استخدام هذه الملفات الإلكترونية وإدراجها ضمن صور المخدرات التي يَحظر تداولها [٨٣]

– لقد ابدى د. خالد المري رئيس مجلس أولياء أمور الطلبة في الشارقة أسفه على انتشار المخدرات الرقمية على مستوى العالم كافة، وأكد على ضرورة إطلاع الأهالي على الدِراسات والأبحاث عنها، ليتمكنوا من حماية أبناءهم منها، ومُحاولة الأهالي تَقنين استخدام الأبناء للأجهزة الإلكترونية، وعلى الدولة بكافة أجهزتها رفع درجة وعي المجتمع بأضرارها، واخيراً على الجهات الإعلامية المعنية بالمواقع الإلكترونية مُراقبة لكل ما يُسوّق من خلالها [٨٤]

– زار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مركز المعلومات الجنائية لمُكافحة المخدرات في مجلس التعاون الخليجي واشاد بجهود دول الخليج في مواجهة آفة المخدرات في المنطقة والعالم. وبهذا الصدد قال الأمين العام لدول المجلس عبد اللطيف الزياني، إن تلك الزيارة

تاريخية، وتؤكد على متانة الشراكة بين دول المجلس والأمم المتحدة في المجالات كافة، ومنها مكافحة المخدرات والجريمة ودعم الأمن والعدالة الجنائية. وأوضح الزياني للجزيرة نت أن "هذا المركز يقوم بدور مميز في مواجهة آفة المخدرات التي تضر بالشباب والاقتصاد وتؤثر على الأمن، فضلاً عن دوره في مساعدة وزارات الداخلية وأجهزة الأمن على رفع مستوى جاهزيتها بهذا الشأن". وان "هناك حرصاً دائماً من دول المجلس والأمم المتحدة على تطوير ورفع مستوى الشراكات للتصدي لكافة أنواع الجريمة"[٨٥].

–ومن الجدير بالذكر، ان لمَجلس التعاون الخليجي دور هام فيما يخُص تفعيل قرارات وزراء الداخلية العرب في المجلس، وذلك من خلال عقد لقاءات مُتعددة لوزراء الداخلية في المجلس لتبادل المعلومات حول المُشكلات المستحدثة وتُعد ظاهرة المخدرات الرقمية من المشكلات المستحدثة، كذلك العمل على حثهم على ايجاد تعاون دولي مشترك لإعداد قوانين داخلية، والانضمام للمعاهدات الجديدة. وقد كانت للمجلس جهود فعّالة بالتوصية إلى رفع مستوى التعاون مع المؤسسات والجهات العلمية والاكاديمية والبحثية الوطنية والعربية، وتزويدها بالبيانات والمعلومات بشأن المخدرات الرقمية، لعرض دراستها وتحليلها للتمكن من الوصول لأساليب أكثر فاعِلية في التصدي لها ومُكافحتها، وتَوحيد مواقفها بشأن قَضايا المُخدرات بصورة عامة والمخدرات الرقمية بصورة خاصة. وان كل ما نص عليه المجلس أعلاه قد أُخذ بعين الاعتبار، وقد شرّعت قوانين وأنظمة، وصدرَ تشريع مُوحد لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بهدف وضع ستراتيجية امنية موضع التنفيذ، عن طريق التوصل الى وسائل لها القدرة على تحويل خططها الى واقع حقيقي، والحذر من الثغرات الإجرائية والعقابية التي شاركت في انتشار مشكلة المخدرات بشكل عام [٨٦]. ومما تجدر الإشارة اليه انه قد ساهمت دول المجلس العربي في مناقشة وإقرار القانون العربي النموذجي الاسترشادي بشأن مكافحة جرائم الكومبيوتر والانترنت وما في حكمها –عبر وزراء العدل العرب كونهم أعضاء في جامعة الدول العربية–، والتي يمكن للدول العربية الاستفادة منه عند صِياغة تشريعاتها الوطنية لمُكافحة الجرائم الإلكترونية، اذ يمكن الاستعانة بهذا القانون. فقد وضع هذا القانون القواعد الأساسية التي يتعين على المشرع العربي اللجوء إليها عند سَن قانون محلي لمُكافحة هذه الجرائم سواء كان القانون المحلي مستقلاً لمكافحة هذه الجرائم المستحدثة، أم كان تعديلاً لقانون العقوبات المطبق فعلاً في أي دولة عربية، أي هو مرجع لصياغة أو تطوير القوانين الوطنية. وقد أشار هذا القانون لأنواع الجَرائم التي تقع بطريق الكمبيوتر والانترنت بصفة عامة ومُحدداً عقوباتها، والإحالة إلى التشريع المحلي كل ما يتعلق بأركان هذه الجرائم وكذلك

العقوبات التي تطبق عليهم [٨٧]. وهذا يعني انه يمكن للقانون العربي النموذجي الاسترشادي ان يُستَرشد به لمكافحة المخدرات الرقمية، وهي من الجرائم المستحدثة.

وعليه، من كل ما سبق نرى ان لدول المجلس إنجازات في التصدي للمخدرات الرقمية، وهذا يعد اعترافاً بوجود المخدرات الرقمية ومدى خطورتها، وكذلك نرى ان للمجلس تأثيراً كبيراً على الدول الأعضاء، وتعد توصياته محل اعتبار من قبلهم، لذا نَرى بضرورة ان يَكون له مَوقف جاد فيما يخص المُخدرات الرقمية وتأثيرها السلبي في المنطقة، والعمل على التعاون الدولي بهذا الخصوص، وخاصة بعد انتشارها بشكل واسع في المنطقة. وأخيراً نقول، لا يمكن مواجهة هذا الخطر الذي يُهدد المجتمع الدولي بأسره، إلا بتعاون المجتمع الدولي والمنظمات والجهات ذات العلاقة.

النتائج /

١-المخدرات الرقمية، هي مواقع أو تطبيقات إلكترونية تُصدر ذبذبات او نغمات موسيقية متباينة التردد، يتم سماعها خلال الاذنيين، عن طريق وسائل اليكترونية ذكية، تعطي إحساس مؤقت بالسعادة والاستثارة، تؤثر على الدماغ، محدثة اضطراباً وخللاً نفسيا، وقد تُصيبه بالإدمان في حالة التكرار، يشبه ما تحدثه المخدرات التقليدية.

٢-المخدرات الرقمية، مخدرات افتراضية غير ملموسة، خالية من المواد الكيميائية، لا يمكن تعاطيها بالزرق أو الشم أو البلع، ويسهل الحصول عليها لتكلفتها البسيطة، سيما أنها متاحة على وسائل الإنترنت والمواقع الإلكترونية وغير مجرمة حتى الآن، لذا يصعب مكافحتها. وهي تختلف عن المخدرات التقليدية في خصائصها، لكن لهما التأثير ذاته على متعاطيها.

٣-اثبتت الأبحاث والتقارير والدراسات العلمية المتعلقة بالمخدرات الرقمية، بانها ذات مخاطر واضراراً على الفرد، كالمخدرات التقليدية، لما تسببه من اضطرابات في المخ متمثلة، بالهلاوس والتخيلات السمعية والتي تقود الى امراض نفسية عدة قد تؤدي للجنون وأحيانا الانتحار، او الصمم كأقل تقدر للخسائر.

٤-للمخدرات الرقمية انواعاً مختلفة متكونة من عدة موجات يتم مزجها مع بعضها للحصول عليها، مثل موجة الدلتا ذات التردد المنخفض، وموجة الثيتا والالفا والبيتا، وتحاكي بتأثيرها للمخدرات التقليدية.

٥-هناك عدة أسباب وراء تعاطي المخدرات الرقمية منها، غياب قانون يجرمها، وضعف او غياب الرقابة الاسرية، والجهل بطبيعتها واضرارها، وبدافع الفضول او التقليد احياناً. لذلك تكون الوقاية منها هو، القضاء على كافة مسبباتها.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 6
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

٦-تعد المخدرات الإلكترونية نمط أجرامي مستحدث، وواحد من الامراض المستعصية العصرية، والتي يمكن أن تصل إلى العالم اجمع في لحظة واحدة دون قيود، أو تكتشفها نقاط التفتيش، وهذه علامة انتشار مستقبلي لها، وهي إحدى الافرازات السلبية للاستخدام التكنولوجي، لارتباطها بالاستخدام العالي لتقنيات الإنترنت، سواء الحاسوب او الهواتف الذكية وغيرها.

٧-المخدرات الرقمية مازالت دون الاهتمام التشريعي المطلوب، ولا يرقى لمستوى التشريعات والانظمة المكافحة للمخدرات التقليدية، رغم أنهما بنفس الخطر. فعدم وجود وثيقة دولية او اقليمية تجرم المخدرات الرقمية، يؤدي الى افلات كل من مروجيها ومتعاطيها من العقاب، مما يضع هذه الممارسات ضمن إطار المشروعية والاباحة القانونية.

التوصيات/

١- حث المجتمع الدولي الى عقد اتفاقية دولية تجرم وتمنع إنتاج وترويج وبيع واستعمال هذا النوع من المخدرات على المستوى العالمي والإقليمي، ووضع الآليات والوسائل اللازمة لمواجهة هذا الخطر. وكذلك على المشرع الدولي اعتماد مواد قانونية تُضاف إلى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات عام ١٩٦١، لجعل المخدرات الرقمية نوعاً جديداً من المخدرات، وأخطرها، وتشديد عقوبة مروجيها.

٢-العمل على القيام بحملات توعية وتنظيم ندوات، وضرورة التنسيق الكامل بين الجهات الامنية ووسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني، لتسليط الضوء على خطورة هذه الظاهرة، بهدف نشر الوعي المجتمعي بخطر المخدرات الرقمية بكافة الوسائل المشروعة، مع التركيز على الدور الوقائي للشباب لكونه الجيل المستهدف من قبل مروجيها لتوعيتهم بكافة الاضرار والمشاكل الصحية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

٣-مراقبة المواقع الالكترونية التي تروج لهذا النوع من المخدرات وحجبها بشكل نهائي، وذلك كإجراء وقائي، إذ أنها تمثل مصدر خطر لابد من مكافحته على المستوى العالمي والإقليمي، وضرورة إيجاد تعاون عربي ودولي من أجل إنشاء منظومة دولية، لمعاقبة مروجيها ومتعاطيها.

٤-العمل على حث وزارات الصحة ومراكز البحوث الطبية والنفسية بإجراء دراسات وأبحاث علمية مكثفة ودقيقة ومعتمدة لبحث آثارها على مستخدميها، واعلان نتائج هذه الدراسات والأبحاث العلمية للرأي العام بشفافية تامة للاستفادة منها

٥-توعية الآباء عن خطر المخدرات الرقمية المهدد لمستقبل وحياة ابنائهم. ليتم بعدها اخذ دور المراقبة الكامل من قبلهم للأحداث الصغار بشكل يتناسب مع حجم الاستخدام السلبي لوسائل

التواصل الاجتماعي، والبحث عن أبرز الوسائل الحديثة حول التربية والتعليم للأبناء، وفقاً لمقتضيات العصر الراهن، والضبط الاجتماعي داخل الاسرة.

٦-نشر الوعي بين الافراد وتعريفهم بخطورة هذه المخدرات وشرح الآثار السلبية التي تترتب على متعاطيها، نظراً لِحداثة هذا النوع وعدم معرفتهم به، وذلك من خلال الإذاعات والقنوات التلفزيونية ومواقع التَواصل الاجتماعي، والقيام بحملات أعلانية تَوعوية عدة في اماكن مختلفة منها المدارس والجامعات وغيرها.

٧-ضرورة إنشاء أجهزة متخصصة لمكافحة هذا النوع من الإجرام المستحدث، وذلك من خلال متابعة الظواهر السلبية التي تُسوّق غبر شبكة الإنترنت ومنها ظاهرة المخدرات الرقمية ومكافحتها، وذلك عن طريق استخدام أدوات متطورة لتتبع وتفكيك شبكات المخدرات الرقمية عبر الانترنت بكل صورها.

٨-تجريم كافة صور المخدرات الرقمية من ترويج او تعاطي أو تسهيل أو متاجرة او تسليم وغيرها من الصور واتِبَاع اجراءات تتناسب مع هذه الجريمة من التفتيش والاختراق الالكتروني. وانشاء مواقع وهمية لاستدراج مروجيها ومتعاطيها.

الهوامش

١-عمار حمزة احمد، الاتجار بالمخدرات الرقمية وموقف المشرع العراقي،مجلة واسط للعلوم الإنسانية،مجلد٢٠، عدد٤، ٢٠٢٤، ص٢٨٨

٢ – د. أنطوان لطف الله، المسكرات والمخدرات والمهدئات، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٨.

٣ -د. حسين صادق المرصفاوي، خطورة المخدرات ومواجهتها تشريعياً، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٢٦.

وكذلك، د. خلود سامي، مكافحة جرائم المخدرات في النظام الإسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩١، ص٢٣.

٤ – إستبرق فؤاد حسن، المواجهة التشريعية لظاهرة المخدرات الرقمية-دراسة مقارنة-، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ٢٩، ٢٠٢٥، ص ٧٥.

٥ – د. محمد عاطف عبد المعطي، المخدرات الموسيقية الرقمية نموذجا اليكترونياً مستحدثا بين المشروعية والتجريم، المجلة العصرية للدراسات القانونية، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠٢٤، ص ٤٠.

٦ – احمد أبو الروس، مشكلة المخدرات والادمان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص١١.

٧ – احمد مطلق العدوان، التكييف القانوني للمخدرات الرقمية وأثره على قيام المسؤولية الجزائية في التشريع الأردني، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق – جامعة المنصورة، ٢٠٢٣، ص ٧.

٨ – محمد مرعي صعب، جرائم المخدرات – دراسة مقارنة، تقديم أشرف ريفي، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠١٥، ص ٤٣.

9 - Single Convention on Narcotic Drugs, 1961, as amended by the 1972 Protocol Amending the Single Convention on Narcotic Drugs, 1961, Artic: 1/ J.
10 - I bid, Artic: 1/ U.
11-United Nations Convention Against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances,1988, Artic:1 /N.
١٢ – أسامة غازي مزهر، الإطار القانوني لجريمة المخدرات الرقمية دراسة مقارنة، مجلة الدراسات المستدامة، ٢٠٢٣، ص٥.
13 - Yousif mudhar Ahmed, Effects of Digital Drugs on Drug Users from the Perspective of Psychiatry and Criminal Jurisprudence, Kurdish Studies, Volume: 11, No: 02, 2023, p: 588.
١٤– عمر عبد المجيد مصبح،الإشكالات الجزائية في تكييف المخدرات الرقمية، مجلة القانون والمجتمع،المجلد٥، العدد١،ص٢١٧
١٥ – أحمد علي مصطفى حجازي، إدمان المخدرات الرقمية وتداعياتها الاجتماعية :دراسة ميدانية، المجلة العلمية لكلية الآداب، مجلد ١٢، العدد ٦، ٢٠٢٣، ص ٣١٩.
١٦ – فطيمة لبصير ، ليندة لبيض، المخدرات الرقمية بين الحقيقة العلمية والنظرة القانونية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ٢٠٢١، المجلد ٧، العدد ٢، ص ٥٧.
17 - Yousif mudhar Ahmed، I bid، p: 588.
كذلك، د. سامية مامنية ، ابتسام حمايدي، المخدرات الرقمية، **ص١٠.**
منشورة على الموقع الاليكتروني: https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/7621?mode=full
١٨– عمر عبد المجيد مصبح، مصدر سابق، ص ٢١٨
١٩ ـ د. محمد عاطف عبد المعطي، مصدر سابق، ص ٤٧.
20 - Huei-Chuan Sung: Familiar Music Listening with Binaural Beats for Older People with Depressive Symptoms in Retirement Homes, Neuropsychiatry (London) (2017), VOL: 7, ISSU: (4), p: 348.
٢١ – فهيل عبد الباسط عبد الكريم، إشكالية التكييف القانوني للمخدرات الرقمية بين مقاربتي المخدرات التقليدية والاحتيال الاليكتروني، مجلة جامعة جيهان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٨، العدد ٢، ٢٠٢٤، ص ٤١.
٢٢ – د. احمد جلول، فوزي فرحات، المخدرات الرقمية: خطورتها وسبل الوقاية منها، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، مجلد ٨، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ٧٢.
٢٣ – يونسي عيسى ، أم السعد موساوي، مقاربة مفاهيمية حول المخدرات الرقمية، الملتقى الوطني حول المخدرات الرقمية وتأثيرها على المجتمع الجزائري، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر ،٢٠٢٠، ص ٣٦.
٢٤ – د. شيماء إبراهيم طه ، د. صدام علي هادي، موقف التشريع العراقي من المخدرات الرقمية، المؤتمر الدولي للقضايا القانونية الثامنة، ص ٤٢٧.
٢٥–عمار حمزة احمد، مصدر سابق، ص٢٩١
٢٦ – سيف ضياء دعير، عماد صلاح الشيخ داود، المخدرات الرقمية كأسلوب جديد للهيمنة: التحديات والحلول في العصر الرقمي، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد ٥، العدد الخاص، ٢٠٢٤، ص٢٩–٣٠.

[٢٧]–د.غازي حنون، المخدرات الرقمية نمط مستحدث وقصور في المواجهة التشريعية، مجلة رسالة الحقوق، السنة١٠، العدد ٣، ٢٠١٨، ص٢٢

٢٨ – د. شيماء إبراهيم طه ، د. صدام علي هادي، مصدر سابق، ص ٤٢٩.

[٢٩] – إسراء حميد غريب، المخدرات الرقمية بين سرعة الانتشار وضعف المكافحة، مجلة جامعة تكريت للحقوق السنة ٩، المجلد ٩، العدد ٤، ٢٠٢٥، ص٤٠١.

[٣٠] – فراس الحماد إبراهيم ، د.امل عبد الغني، المخدرات الرقمية: حقيقتها واثارها، مجلة جامعة البعث، المجلد ٤٤، العدد ١٤، ٢٠٢٢، ص٨٢–٨٣

[٣١] – ليلى ميسوم، المخدرات الرقمية إدمان جديد عبر شبكة الانترنت، مجلة الجيل للعلوم، الانسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد ٢١، الجزائر، .٢٠١٦، ص ١٧١.

[٣٢] – د. براء منذر كمال ، منار جلال عبد الله، المخدرات والمؤثرات العقلية الصوتية الرقمية من منظور القانون الجنائي، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة ٩، المجلد ٩، العدد ١، الجزء ١، ٢٠٢٤، ص ١٧٧.

[٣٣] – علي عبد الهادي عبد علي العتابي ، حسين عليوي الزيادي، المخدرات الرقمية، مفهومها، أسبابها، أنواعها (دراسة في الجغرافية الاجتماعية)، مجلة الدراسات المستدامة، السنة ٥، المجلد ٥، العدد ٢، سنة ٢٠٢٣، ص١٠١٢.

[٣٤] – محمود علي موسى، المخدرات الرقيمة والادمان الرقمي، كلية التربية، جامعة قناة السويس، الاسماعيلية، مصر، بحث منشور على شبكة الانترنت، منشور على الرابط: https://www.researchgate.net/publication/315721455

[35] - Yousif mudhar Ahmed, I bid , pp. 588.

[٣٦] – فراس الحماد إبراهيم ، د.امل عبد الغني، مصدر سابق ، ص ٨٢.

[٣٧] – محمد حسين حبيب، المخدرات الرقمية بين الحقوق الشخصية والجريمة السيبرانية، ورقة عمل قدمت ضمن فعاليات الأيام العربية للأمن السيبراني، أفق التعاون الحماية الفضاء السيبراني، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٢

٣٨ – د. عادل الصاوي محمود الصاوي، الاحكام الفقهية المتعلقة بالمخدرات الاليكترونية في ضوء معطيات الأطباء واجتهادات الفقهاء –دراسة بينية معاصرة –، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد ٤٠، ٢٠٢٣، ص ٥٦٣.

٣٩ – د. غازي حنون خلف، مصدر سابق، ص١٥.

[٤٠] – د. محمود عفيفي عفيفي، المخدرات الرقمية ومدى مشروعية استخدامها –دراسة فقهية مقارنه –، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد ٤٠، ٢٠٢٣، ص ٢٢٩–٢٣٠.

٤١ – د. عبد الرحمن محمد العسيري، المخدرات الرقمية بين الحقيقة والتضليل الاعلامي، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي التي أقامتها جامعة نايف العربية للعلوم الامنية في الفترة ١٦–١٨ / ٢ / ٢٠١٦، الرياض، ص ١٣.

٤٢–عمار حمزة احمد، مصدر سابق، ص٢٩١

٤٣ – اسراء حميد غريب، مصدر سابق، ص٤٠٠–٤٠١

[44] - Single Convention on Narcotic Drugs, 1961, Artic: 4.

[45] - Single Convention on Narcotic Drugs, 1961, Artic: 3.
[46] - Convention On Psychotropic Substances, 1971, Artic: 2/ para: 1
[47] - Convention On Psychotropic Substances, 1971, Artic: 2/ para: 4
[48] - United Nations Convention Against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances, 1988, Artic: 12 /para: 12-B.
[49] - United Nations Office on Drugs and Crime, World Drug Report, United Nations publication, New York, 2013, p. 127.
[50] - Report E/2014/28 And E-CN 7/2014/16, United Nations, Commission on Narcotic Drugs, New York, 2014, p. 55.
[51] - United Nations Office on Drugs and Crime, World Drug Report, op. Cit., P. 122.
[52] - Report E/ICNB/2015/1 of the International Narcotics Control Board, Vienna, 2015, p.101.
[53] - United Nations Office on Drugs and Crime, World Drug Report, Compendium, 2014, p. 7

[٥٤] – د. اميرة محمد ابراهيم، المخدرات الرقمية، المجلة العلمية لنشر البحوث، العدد ١٤، ٢٠٢٣ ص١٢.

[55] - Raymond Yans , Contribution of the International Narcotics Control Board , p: 4-6 , 48 .

[٥٦] – د.اثير هاني حرز،استراتيجيات التعاون الدولي في مكافحة تجارة المخدرات، الجامعة التقنية الوسطى،العدد،٧٩، ٢٠٢٤،ص٣٠٧

[٥٧] – د. اميرة محمد ابراهيم سآتي، مصدر سابق، ص١٢.

[٥٨] – وليد حسين، السياسات والاستراتيجيات الاقليمية لمكافحة المخدرات في الشرق الأوسط، دار النشر العربي،٢٠٢١، ص٣٩.

[59] - Wikipedia, the free encyclopedia، United Nations Office on Drugs and Crime.
منشور على الموقع الاليكتروني:
https://en.wikipedia.org/wiki/United_Nations_Office_on_Drugs_and_Crime

[٦٠] – عدالة الأحداث مشروع وزارة العدل بالمساعدة الفنية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
منشور على الموقع الاليكتروني:
http://ahdath.justice.gov.lb/PDF/Presentations/unodc.pdf

[61] - E/CN.7/2024/CRP.13 , p: 5.
62 - Constitution of the ICPO-Interpol, Artic: 5.

[٦٣] – عايدي بشر، الشرطة الجنائية الدولية "الانتربول "، رسالة ماجستير لنيل شهادة الماجستير مقدمة الى جامعة زيان عاشور – الجلفة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، ٢٠٢٢، ص ٣٦–٣٧.

[٦٤] – سراج الدين محمد الروبي، آلية الانتربول في التعاون الدولي الشرطي،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٦٥–١٦٦

[65] - **Drugs analysis and intelligence**
منشور على الموقع الاليكتروني: **https://www.interpol.int/en/Crimes/Drug-trafficking/Drugs-analysis-and-intelligence**

[66] - Supporting global collaboration to tackle widescale drug trafficking

منشور على الموقع الاليكتروني:
https://www.interpol.int/en/Crimes/Drug-trafficking/Our-role-in-fighting-drug-trafficking

* وكذلك يدير الإنتربول قاعدة بيانات تسمى"Relief "، تخزن المعلومات المتعلقة بهذه العلامات. ويمكن للموظفين في الدول الأعضاء تقصّي قاعدة البيانات هذه لمعرفة ما إذا كان نفس الجهاز قد تم استخدامه لضغط رزمة مخدرات أخرى تم مصادرتها في سياق ضبطية أخرى في مكان آخر في العالم. كما تَخزن قاعدة البيانات المذكورة معلومات عن شعارات الأقراص والتركيبة الكيميائية لمخدرات مختلفة اخرى.

[67] - Council Regulation (EEC) No 302/93 of 8 February 1993 on the establishment of a European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction.

* لقد تم إنشاء المركز الأوروبي لرصد المخدرات وتعاطيها، بناءً على قرار مجلس الجماعة الاقتصادية الأوروبية في ١٩٩٣، وجاء ذلك نتيجةً لإدراج العناصر الأولى لسياسة الجماعة لمكافحة تعاطي المخدرات في معاهدة الاتحاد الأوروبي. ويُعد المركز وكالة أوروبية لامركزية، يتمتع بشخصية اعتبارية، غير منصوص عليه في المعاهدات، بل أُنشئ بموجب تشريع ثانوي لأداء مهمة مُحددة فيها. ورغم تأسيسه عام ١٩٩٣، إلا أن نشاطه بدأ عام ١٩٩٥. ومركزه الرئيسي في لشبونة، وللوكالة أيضًا مكتب في بروكسل. وَيتبع المركز مؤسسيًا للمفوضية الأوروبية

[68] - E/CN.7/2024/CRP.13, p: 4.

[69] - Framework and instruments of the European Union in the field of drugs, Office for Official Publications of the European Communities, 2002, p: 12.

[٧٠] – علي نعمة حسن ، د حيدر أدهم الطائي، الاليات الاوربية والامريكية لضمان الالتزام بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٥٩، الجزء ٣، ص ١٠١.

[٧١] – منذر عبد الرزاق حسين، الجهود الدولية في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، مجلة ديالى، العدد ٤٥، ٢٠١٠، ص ٤٥٤

[72] -Framework and instruments of the European Union in the field of drugs, Office for Official Publications of the European Communities, 2002, p: 12-13.

٧٣ – فوزية شريف حاج ، مكافحة الاتجار الدولي غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ٢٠١٩، ص٢٨٢

[74]-Magdalena Sitek, The European Union Policy of Combating the Drug Turnover, International and Comparative Law Review, 2011, Vol. 11, No. 1, p:120.

٧٥ – فوزية شريف حاج، مكافحة الاتجار الدولي غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩، ص ٢٩٧.

٧٦ – قاسي سي يوسف، استراتيجية مكافحة جرائم المخدرات على المستويين الدولي والعربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ١، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص٣٤٨.

[٧٧] – د. تركي بن عبد العزيز المتروك، المخدرات الرقمية علاج أم إدمان، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية والتربوية، المجلد ٢٦، العدد ٢٦، ٢٠٢٠، ص٣، ١٠-١١.

* ومن الجدير بالذكر ان المخدرات الرقمية دخلت العالم العربي لأول مرة عام ٢٠١٢، وانتشرت تحديداً في لبنان والمملكة العربية السعودية وبعد ذلك في الأمارات العربية المتحدة، فنجد ان السعودية قد بدأت بدراسة هذا

النوع من المخدرات بعد انتشارها الملحوظ في تلك الدول، اذ ساهم التطور التكنولوجي السريع في ذلك الانتشار. وتُعَد السعودية من الدول السبّاقة التي واجهت انتشارها . (د. خميس آل خطاب واخرون، التكييف القانوني للمخدرات الرقمية وأثره على قيام المسؤولية الجزائية في التشريع الأردني، مجلة جامعة الحسن بن طلال للبحوث، العدد ٢، المجلد ٧، ٢٠٢١، ص ١٨٣. كذلك، خولة موسى الهياس، استغلال وسائل تقنية المعلومات في ارتكاب جرائم المخدرات وخاصة الرقمية: في ضوء قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الاماراتي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، العدد ٩ ، المجلد ٢، ٢٠١٨،ص ١٧٥.)

[٧٨] – د. براء منذر كمال عبد اللطيف ، د. منار جلال عبده ، مصدر سابق ، ص١٧٤

[٧٩] – مجلس التعاون لدول الخليج العربية

منشور على الموقع الاليكتروني : https://ar.wikipedia.org/wiki/

* هو مَجلِس التَّعَاوُن لِدُوَلِ الْخَلِيْجِ الْعَرَبية، أو كما يُعرف باسم مجلس التعاون الخليجي أو مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وهو مُنظمةٌ إقليمية وسياسية، واقتصادية، وعسكرية، وأمنية عربيَّة . تأسَّس عام ١٩٨١، ويتخذ المجلس الرِّيَاض مقرًا رئيسيًّا له.

[٨٠] – الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ٢٠١١، ص٢٠.

٨١ – خولة موسى الهياس، مصدر سابق، ص ١٧٥.

٨٢ – المخدرات الرقمية خطر جديد يدق أبواب شبابنا، ٢٠٢٥

منشور على الموقع الاليكتروني : https://www.alkhaleej.ae/2014-11-16

٨٣ – الوقاية المبكرة من المخدرات الرقمية خير من علاج آثارها المجتمعية، ٢٠١٢.

منشور على الموقع الاليكتروني : https://www.alkhaleej.ae/2012-09-08

[٨٤] – المخدرات الرقمية خطر جديد يدق أبواب شبابنا، ٢٠٢٥، مصدر سابق.

[٨٥] – إشادة أممية بجهود "الخليج" في مكافحة المخدرات، ٢٠١٥

منشور على الموقع الاليكتروني : https://www.aljazeera.net/news/2015/4/12

[٨٦]–فاطمة جاسم شندي، التعاون الدولي في مكافحة الرقمية رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون–جامعة ميسان–،٢٠٢١، ص٨٧

[٨٧] – جبيري ياسين، المخدرات الرقمية، مجلة الشريعة والاقتصاد، مجلد ٤، العدد ٨، ٢٠١٥، ص ٣١٦

* تم اعداد هذا القانون الاسترشادي من قبل لجنة مشتركة بين المكتب التنفيذي لمؤتمر وزراء العدل العرب والمكتب التنفيذي لمؤتمر وزراء الداخلية العرب في نطاق الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتم اقراره عام ٢٠٠٣. وقد استفادت منه دول المَجلس كأساس عند إعداد تشريعاتها الوَطنية لمُكافحة الجرائم المعلوماتية (مثل:

قانون مكافحة جرائم المعلوماتية في السعودية ٢٠٠٧، قانون الجرائم الإلكترونية في الإمارات ٢٠١٢، قوانين في الكويت، البحرين، عمان، وقطر). كما أن الأمانة العامَة لمجلس التعاون استأنست بهذا القانون الاسترشادي عند إعداد الاستراتيجية الخليجية للأمن السيبراني، وعند تنسيق التَعاون الأمني بين الدول الأعضاء.

المصادر/

أولا / الكتب

- احمد أبو الروس، مشكلة المخدرات والادمان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- د. أنطوان لطف الله، المسكرات والمخدرات والمهدئات، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٣.
- د. حسين صادق المرصفاوي، خطورة المخدرات ومواجهتها تشريعياً، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٩.
- د. خلود سامي، مكافحة جرائم المخدرات في النظام الإسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩١.
- سراج الدين محمد الروبي، آلية الانتربول في التعاون الدولي الشرطي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٨.
- محمد مرعي صعب، جرائم المخدرات – دراسة مقارنة، تقديم أشرف ريفي، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠١٥.
- وليد حسين، السياسات والاستراتيجيات الاقليمية لمكافحة المخدرات في الشرق الأوسط، دار النشر العربي،٢٠٢١.

ثانيا / الرسائل والاطاريح

- احمد مطلق العدوان، التكييف القانوني للمخدرات الرقمية وأثره على قيام المسؤولية الجزائية في التشريع الأردني، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق – جامعة المنصورة، ٢٠٢٣.
- عايدي بشر، الشرطة الجنائية الدولية "الانتربول "، رسالة ماجستير لنيل شهادة الماجستير مقدمة الى جامعة زيان عاشور – الجلفة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، ٢٠٢٢.
- فوزية شريف حاج، مكافحة الاتجار الدولي غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ٢٠١٩،.
- قاسي سي يوسف، استراتيجية مكافحة جرائم المخدرات على المستويين الدولي والعربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ١، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٠٨،.

ثالثا / البحوث

- د. اثير هاني حرز، استراتيجيات التعاون الدولي في مكافحة تجارة المخدرات، الجامعة التقنية الوسطى، العدد٧٩، ٢٠٢٤.
- د. احمد جلول، فوزي فرحات، المخدرات الرقمية: خطورتها وسبل الوقاية منها، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، مجلد ٨، العدد ١، ٢٠٢٠.
- د. اميرة محمد ابراهيم، المخدرات الرقمية، المجلة العلمية لنشر البحوث، العدد ١٤، ٢٠٢٣.
- أحمد علي مصطفى حجازي، إدمان المخدرات الرقمية وتداعياتها الاجتماعية :دراسة ميدانية، المجلة العلمية لكلية الآداب، مجلد ١٢، العدد ٦، ٢٠٢٣.

– أسامة غازي مزهر، الإطار القانوني لجريمة المخدرات الرقمية دراسة مقارنة، مجلة الدراسات المستدامة، ٢٠٢٣.

– إستبرق فؤاد حسن، المواجهة التشريعية لظاهرة المخدرات الرقمية–دراسة مقارنة–،مجلة كلية القانون والعلوم السياسية،العدد ٢٠٢٥،٢٩

– إسراء حميد غريب، المخدرات الرقمية بين سرعة الانتشار وضعف المكافحة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة ٩، المجلد ٩، العدد ٤، ٢٠٢٥.

– د. براء منذر كمال ، منار جلال عبد الله، المخدرات والمؤثرات العقلية الصوتية الرقمية من منظور القانون الجنائي، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة ٩، المجلد ٩، العدد ١، الجزء ١، ٢٠٢٤.

– تركي بن عبد العزيز المتروك، المخدرات الرقمية علاج أم إدمان، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية والتربوية، المجلد ٢٦، العدد ٢٦، ٢٠٢٠.

– جبيري ياسين، المخدرات الرقمية، مجلة الشريعة والاقتصاد، مجلد ٤، العدد ٨، ٢٠١٥.

– د. خميس آل خطاب واخرون، التكييف القانوني للمخدرات الرقمية وأثره على قيام المسؤولية الجزائية في التشريع الأردني، مجلة جامعة الحسن بن طلال للبحوث، العدد ٢، المجلد ٧، ٢٠٢١.

– خولة موسى الهياس، استغلال وسائل تقنية المعلومات في ارتكاب جرائم المخدرات وخاصة الرقمية: في ضوء قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الاماراتي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، العدد ٩ ، المجلد ٢، ٢٠١٨.

– سيف ضياء دعير، عماد صلاح الشيخ داود، المخدرات الرقمية كأسلوب جديد للهيمنة: التحديات والحلول في العصر الرقمي، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد ٥، العدد الخاص، ٢٠٢٤.

– د. عادل الصاوي محمود الصاوي، الاحكام الفقهية المتعلقة بالمخدرات الاليكترونية في ضوء معطيات الأطباء واجتهادات الفقهاء –دراسة بينية معاصرة –، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد ٤٠، ٢٠٢٣.

– علي عبد الهادي عبد علي العتابي ، حسين عليوي الزيادي، المخدرات الرقمية، مفهومها، أسبابها، أنواعها (دراسة في الجغرافية الاجتماعية)، مجلة الدراسات المستدامة، السنة ٥، المجلد ٥، العدد ٢، سنة ٢٠٢٣.

– علي نعمة حسن ، د حيدر أدهم الطائي، الاليات الاوربية والامريكية لضمان الالتزام بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٥٩، الجزء ٣.

– عمار حمزة احمد، الاتجار بالمخدرات الرقمية وموقف المشرع العراقي، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، مجلد ٢٠، عدد ٤، ٢٠٢٤.

– عمر عبد المجيد مصبح، الإشكالية الجزائية في تكييف المخدرات الرقمية، مجلة القانون والمجتمع، ٢٠١٧، العدد ٥.

– د.غازي حنون، المخدرات الرقمية نمط مستحدث وقصور في المواجهة التشريعية،مجلة رسالة الحقوق، السنة ١٠، العدد ٣، ٢٠١٨

– فاطمة جاسم شندي، التعاون الدولي في مكافحة الرقمية رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون –جامعة ميسان–،٢٠٢١.

– فراس الحماد إبراهيم ، د.امل عبد الغني، المخدرات الرقمية: حقيقتها واثارها، مجلة جامعة البعث، المجلد ٤٤، العدد ١٤، ٢٠٢٢.

– فطيمة لبصير ، ليندة لبيض، المخدرات الرقمية بين الحقيقة العلمية والنظرة القانونية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ٢٠٢١، المجلد ٧، العدد ٢.

– فهيل عبد الباسط عبد الكريم، إشكالية التكييف القانوني للمخدرات الرقمية بين مقاربتي المخدرات التقليدية والاحتيال الاليكتروني، مجلة جامعة جيهان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٨، العدد ٢، ٢٠٢٤.

– ليلى ميسوم، المخدرات الرقمية إدمان جديد عبر شبكة الانترنت، مجلة الجيل للعلوم، الانسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد ٢١، الجزائر، ٢٠١٦.

– د. محمد عاطف عبد المعطي، المخدرات الموسيقية الرقمية نموذجاً اليكترونيا مستحدثا بين المشروعية والتجريم، المجلة العصرية للدراسات القانونية، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠٢٤.

– محمود عفيفي عفيفي، المخدرات الرقمية ومدى مشروعية استخدامها –دراسة فقهية مقارنه –، مجلة البحوث الفقهية والقانونية،العدد ٤٠، ٢٠٢٣.

– منذر عبد الرزاق حسين، الجهود الدولية في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، مجلة ديالى، العدد ٤٥، ٢٠١٠.

رابعا / التقارير والدراسات

– د. شيماء إبراهيم طه ، د. صدام علي هادي، موقف التشريع العراقي من المخدرات الرقمية، المؤتمر الدولي للقضايا القانونية الثامنة

– د. عبد الرحمن محمد العسيري، المخدرات الرقمية بين الحقيقة والتضليل الاعلامي، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي التي أقامتها جامعة نايف العربية للعلوم الامنية في الفترة ١٦–١٨ / ٢ / ٢٠١٦، الرياض.

– محمد حسين حبيب، المخدرات الرقمية بين الحقوق الشخصية والجريمة السيبرانية، ورقة عمل قدمت ضمن فعاليات الأيام العربية للأمن السيبراني، أفق التعاون الحماية الفضاء السيبراني، بغداد، ٢٠١٥.

–يونسي عيسى ، أم السعد موساوي، مقاربة مفاهيمية حول المخدرات الرقمية، الملتقى الوطني حول المخدرات الرقمية وتأثيرها على المجتمع الجزائري، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر ،٢٠٢٠.

خامسا / الوثائق الدولية

- Constitution of the ICPO-Interpol.
- E/CN.7/2024/CRP.13, p: 4

سادسا / الاتفاقيات الدولية

- Convention On Psychotropic Substances, 1971.
- Council Regulation (EEC) No 302/93 of 8 February 1993 on the establishment of a European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction.
- Single Convention on Narcotic Drugs, 1961, as amended by the 1972 Protocol Amending the Single Convention on Narcotic Drugs, 1961.
-United Nations Convention Against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances,1988.

- United Nations Office on Drugs and Crime, World Drug Report,United Nations publication,New York, 2013

سابعا / المواقع الاليكترونية

إشادة أممية بجهود "الخليج" في مكافحة المخدرات،٢٠١٥

منشور على الموقع الاليكتروني :

https://www.aljazeera.net/news/2015/4/12

–المخدرات الرقمية خطر جديد يدق أبواب شبابنا، ٢٠٢٥.

منشور على الموقع الاليكتروني: https://www.alkhaleej.ae/2014-11-16

–الوقاية المبكرة من المخدرات الرقمية خير من علاج آثارها المجتمعية، ٢٠١٢.

منشور على الموقع الاليكتروني: https://www.alkhaleej.ae/2012-09-08

– سامية مامنية ، ابتسام حمايدي، المخدرات الرقمية .

منشورة على الموقع الاليكتروني: https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/7621?mode=full

– مجلس التعاون لدول الخليج العربية

منشور على الموقع الاليكتروني:h ttps://ar.wikipedia.org/wiki/

– محمود علي موسى، المخدرات الرقيمة والادمان الرقمي، كلية التربية، جامعة قناة السويس، الاسماعيلية، مصر.

منشور على الموقع الاليكتروني :

https://www.researchgate.net/publication/315721455

– عدالة الأحداث مشروع وزارة العدل بالمساعدة الفنية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

منشور على الموقع الاليكتروني:

http://ahdath.justice.gov.lb/PDF/Presentations/unodc.pdf

–Drugs analysis and intelligence

منشور على الموقع الاليكتروني:**https://www.interpol.int/en/Crimes/Drug-trafficking/Drugs-analysis-and-intelligence**

-Supporting global collaboration to tackle widescale drug trafficking

منشور على الموقع الاليكتروني:

https://www.interpol.int/en/Crimes/Drug-trafficking/Our-role-in-fighting-drug-trafficking

- Wikipedia, the free encyclopedia، United Nations Office on Drugs and Crime.

منشور على الموقع الاليكتروني:
https://en.wikipedia.org/wiki/United_Nations_Office_on_Drugs_and_Crime

ثانيا / المصادر الإنكليزية

First / Books

- Raymond Yans, Contribution of the International Narcotics Control Board.
- Framework and instruments of the European Union in the field of drugs, Office for Official Publications of the European Communities, 2002,

Second/ Researches

-Yousif mudhar Ahmed, Effects of Digital Drugs on Drug Users from the Perspective of Psychiatry and Criminal Jurisprudence, Kurdish Studies, Volume: 11, No: 02, 2023.

- Huei-Chuan Sung: Familiar Music Listening with Binaural Beats for Older People with Depressive Symptoms in Retirement Homes, Neuropsychiatry (London) (2017),VOL: 7, ISSU:(4)

- Magdalena Sitek, The European Union Policy of Combating the Drug Turnover, International and Comparative Law Review, 2011, Vol. 11, No. 1.

Third / Reports, Studies

−Report E/2014/28 And E-CN 7/2014/16,United Nations,Commission on Narcotic Drugs,New York, 2014

−Report E/ICNB/2015/1 of the International Narcotics Control Board, Vienna, 2015.

- United Nations Office on Drugs and Crime, World Drug Report, Compendium, 2014.

References Translated

First / Books

-Ahmed Abu Al-Rus, The Problem of Drugs and Addiction, Modern University Office, Alexandria, 2003.

-Dr. Antoine Lutfallah, Intoxicants, Drugs and Sedatives, Dar Al-Nahar Publishing, Beirut, 2003.

-Dr. Hussein Sadiq Al-Marsafawi, The Dangers of Drugs and Their Legislative Confrontation, Maaref Establishment, Alexandria, 1999.

-Dr. Kholoud Sami, Combating Drug Crimes in the Islamic System and Its Application in the Kingdom of Saudi Arabia, Arab Center for Security Studies and Training, Riyadh, 1991.

-Siraj al-Din Muhammad al-Rubi, Interpol's Mechanism for International Police Cooperation, Egyptian-Lebanese House, Cairo, 1998.

-Muhammad Marai Saab, Drug Crimes - A Comparative Study, presented by Ashraf Rifi, second edition, Beirut, 2015.

-Walid Hussein, Regional Policies and Strategies to Combat Drugs in the Middle East, Arab Publishing House, 2021.

Second/ Theses and Dissertations

- Ahmed Mutlaq Al-Adwan, "The Legal Classification of Digital Drugs and Its Impact on Criminal Liability in Jordanian Legislation," a doctoral dissertation submitted to the Faculty of Law, Mansoura University, 2023.

- Aidi Bishr, "Interpol," a master's thesis submitted to the University of Ziane Achour, Djelfa, Faculty of Law and Political Science, Department of Law, 2022.

-Fawzia Sharif Haj, Combating International Illicit Trafficking in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances, PhD Thesis, Faculty of Law and Political Science, Abdelhamid Ben Badis University, Mostaganem, Algeria, 2019.
- Qassi Si Youssef, Strategy for Combating Drug Crimes at the International and Arab Levels, PhD Thesis, University of Algiers 1, Faculty of Law and Political Science, 2008.

Third/ Research

-Dr. Athir Hani Haraz, "International Cooperation Strategies in Combating Drug Trafficking," Middle Technical University, Issue 79, 2024.
- Dr. Ahmed Jaloul ، Fawzi Farhat, "Digital Drugs: Their Dangers and Ways to Prevent Them," Journal of Social Studies and Research, Volume 8, Issue 1, 2020.
-Dr. Amira Mohamed Ibrahim, Digital Drugs, Scientific Journal for Research Publishing, Issue 14, 2023.
- Ahmed Ali Mustafa Hegazy, Digital Drug Addiction and Its Social Implications: A Field Study, Scientific Journal of the Faculty of Arts, Volume 12, Issue 6, 2023.
- Osama Ghazi Mazhar, The Legal Framework for Digital Drug Crime: A Comparative Study, Journal of Sustainable Studies, 2023.
- Istibraq Fouad Hassan, "Legislative Confrontation of the Phenomenon of Digital Drugs - A Comparative Study," Journal of the College of Law and Political Science, Issue 29, 2025.
- Israa Hamid Gharib, "Digital Drugs: Between Rapid Spread and Weak Control," Tikrit University Journal of Law, 9th Year, Volume 9, Issue 4, 2025.
- Dr. Baraa Munther Kamal,Manar Jalal Abdullah,"Drugs and Digital Audio Psychotropic Substances from a Criminal Law Perspective,"Tikrit University Journal of Law, 9th Year,Volume 9, Issue 1,Part 1, 2024
- Turki bin Abdulaziz Al-Matrouk, "Digital Drugs: Treatment or Addiction?", Nile Valley Journal for Human, Social, and Educational Studies and Research, Volume 26, Issue 26, 2020.
- Jaberi Yassin, "Digital Drugs," Journal of Sharia and Economics, Volume 4, Issue 8, 2015.
- Dr. Khamis Al Khattab et al.,"The Legal Classification of Digital Drugs and Its Impact on Criminal Liability in Jordanian Legislation,"Journal of Al Hassan Bin Talal University for Research, Issue 2, Volume 7, 2021
- Khawla Musa Al-Hayas, Exploitation of Information Technology in Committing Drug Crimes, Especially Digital Crimes: In Light of the UAE Anti-Information Technology Crimes Law, Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, Issue 9, Volume 2, 2018.
- Saif Diaa Da'ir ، Imad Salah Al-Sheikh Daoud, "Digital Drugs as a New Method of Dominance: Challenges and Solutions in the Digital Age," Journal of Leadership for Finance and Business, Volume 5, Special Issue, 2024.
- Dr. Adel Al-Sawy Mahmoud Al-Sawy, "Fiqh Rulings Related to Electronic Drugs in Light of Physicians' Data and Jurisprudential Jurisprudence - A Contemporary Interdisciplinary Study," Journal of Jurisprudential and Legal Research, Issue 40, 2023.
- Ali Abdul Hadi Abdul Ali Al-Attabi ، Hussein Aliwi Al-Ziyadi, "Digital Drugs: Their Concept, Causes, and Types(A Study in Social Geography)," Journal of Sustainable Studies,Year 5,Volume 5, Issue 2, 2023

- Ali Nima Hassan ، Dr. Haider Adham Al-Taie, "European and American Mechanisms to Ensure Commitment to Combating Narcotic Drugs and Psychotropic Substances," Journal of the Iraqi University, Issue 59, Part 3.
- Ammar Hamza Ahmed, "Digital Drug Trafficking and the Position of the Iraqi Legislator," Wasit Journal of Humanities, Volume 20, Issue 4, 2024.
- Omar Abdul Majeed Musbah, "The Criminal Problem in Classifying Digital Drugs," Journal of Law and Society, 2017, Issue 5.
- Dr. Ghazi Hanoun, "Digital Drugs: A New Paradigm and Shortcomings in Legislative Response," Journal of Rights Message, Year 10, Issue 3, 2018
- Fatima Jassim Shandi, "International Cooperation in Combating Digital Drugs," a master's thesis submitted to the College of Law, University of Maysan, 2021.
- Firas Al-Hamad Ibrahim ، Dr. Amal Abdul-Ghani, "Digital Drugs: Their Reality and Effects," Al-Baath University Journal, Volume 44, Issue 14, 2022.
- Fatima Labsir ، Linda Labaid, "Digital Drugs: Between Scientific Fact and Legal Perspective," Milaf Journal of Research and Studies, 2021, Volume 7, Issue 2.
- Fahil Abdel Basset Abdel Karim,"The Problem of Legalizing Digital Drugs Between Traditional Drugs and Electronic Fraud,"Cihan University Journal of Humanities and Social Sciences,Volume 8,Issue 2,2024
- Laila Mesoum, "Digital Drugs: A New Internet Addiction," Al-Jeel Journal of Humanities and Social Sciences, Al-Jeel Center for Scientific Research, Issue 21, Algeria, 2016.
- Dr. Muhammad Atef Abdel-Moati, "Digital Music Drugs as a Novel Electronic Model: Between Legitimacy and Criminalization," Modern Journal of Legal Studies, Volume 2, Issue 1, 2024.
- Mahmoud Afifi Afifi, "Digital Drugs and the Extent of the Legitimacy of Their Use - A Comparative Jurisprudential Study," Journal of Jurisprudential and Legal Research, Issue 40, 2023.
- Munther Abdul Razzaq Hussein, International Efforts to Combat Narcotics and Psychotropic Substances, Diyala Magazine, Issue 45, 2010.

Fourth/ Reports and Studies

- Dr. Shaima Ibrahim Taha ، Dr. Saddam Ali Hadi, "The Position of Iraqi Legislation on Digital Drugs," 8th International Conference on Legal Issues
- Dr. Abdul Rahman Muhammad Al-Asiri, "Digital Drugs: Between Truth and Media Misinformation," a research paper presented at the symposium on Digital Drugs and Their Impact on Arab Youth, held by Naif Arab University for Security Sciences, February 16-18, 2016, Riyadh.
- Muhammad Hussein Habib, "Digital Drugs: Between Personal Rights and Cybercrime," a working paper presented at the Arab Cybersecurity Days, "Prospects for Cooperation in Cyberspace Protection," Baghdad, 2015.
- Younsi Issa ، Umm Al-Saad Moussaoui, "A Conceptual Approach to Digital Drugs," National Forum on Digital Drugs and Their Impact on Algerian Society, Ziane Achour University, Djelfa, Algeria, 2020.

fifth: Websites

- UN praise for the Gulf's efforts in combating drugs, 2015. published on the website: https://www.aljazeera.net/news/2015/4/12
- Digital drugs are a new danger knocking on the doors of our youth, 2025

published on the website: https://www.alkhaleej.ae/2014-11-16
- Early prevention of digital drugs is better than treating their societal effects, 2012.
published on the website: https://www.alkhaleej.ae/2012-09-08
- Samia Mamnia & Ibtisam Hamidi, Digital Drugs.
published on the website: https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/7621?mode=full
- Gulf Cooperation Council.published on the website: https://ar.wikipedia.org/wiki/
- Mahmoud Ali Musa, Digital Drugs and Digital Addiction, Faculty of Education, Suez Canal University, Ismailia, Egypt.
published on the website: https://www.researchgate.net/publication/315721455
- Juvenile Justice is a Ministry of Justice project with technical assistance from the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC).
published on the website: http://ahdath.justice.gov.lb/PDF/Presentations/unodc.pdf